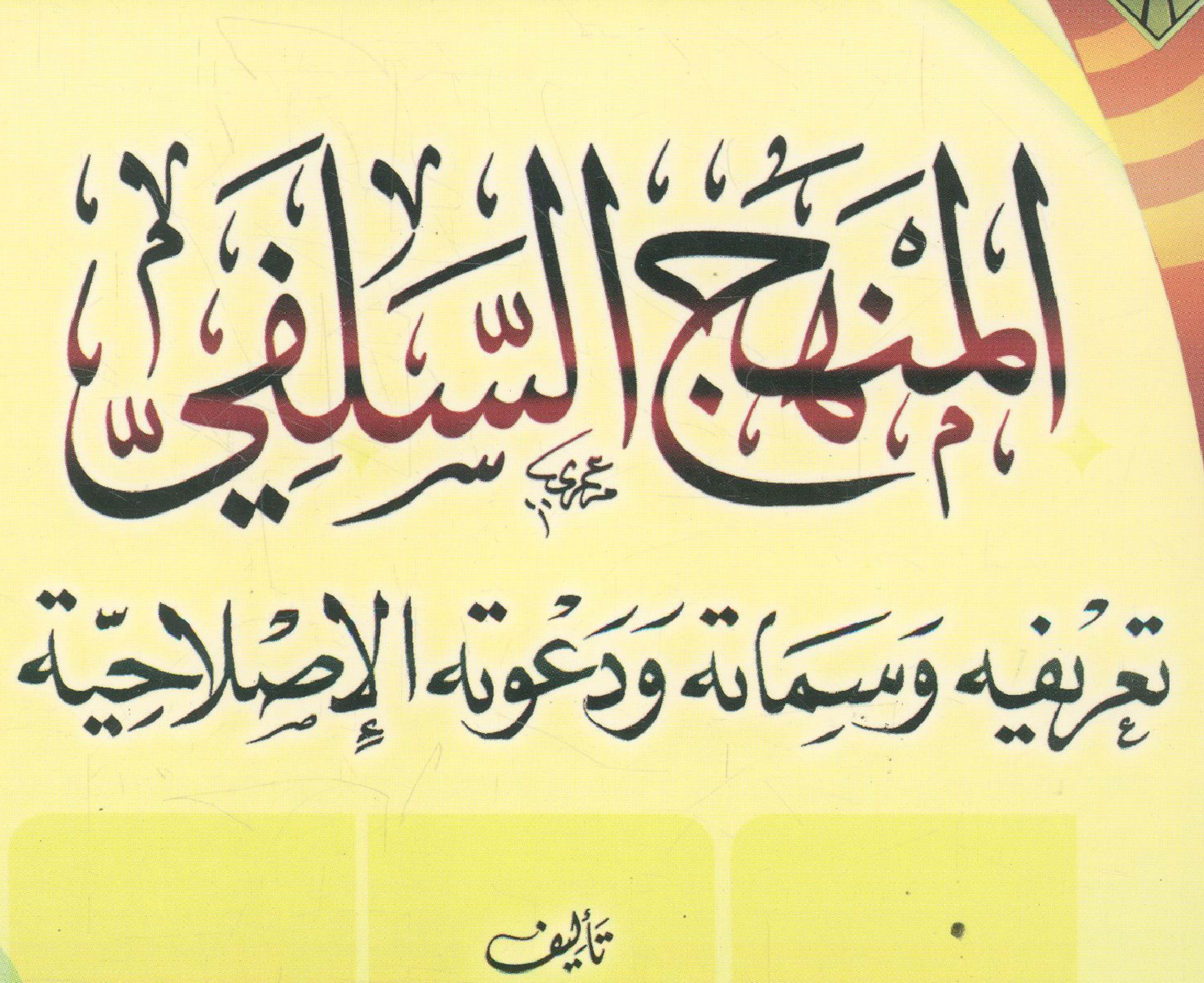
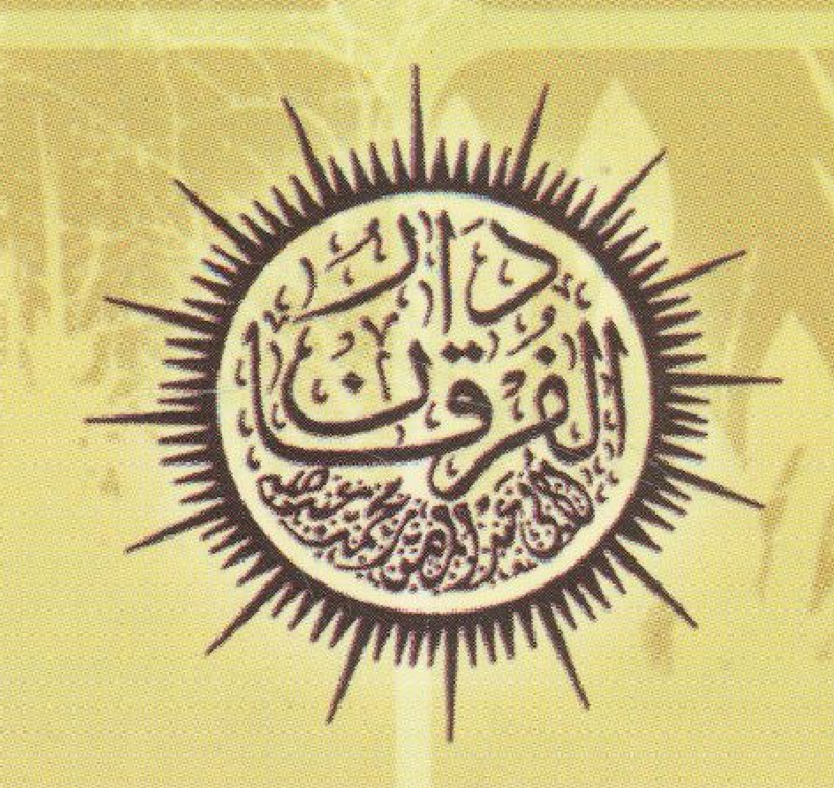


المنهج السلفي

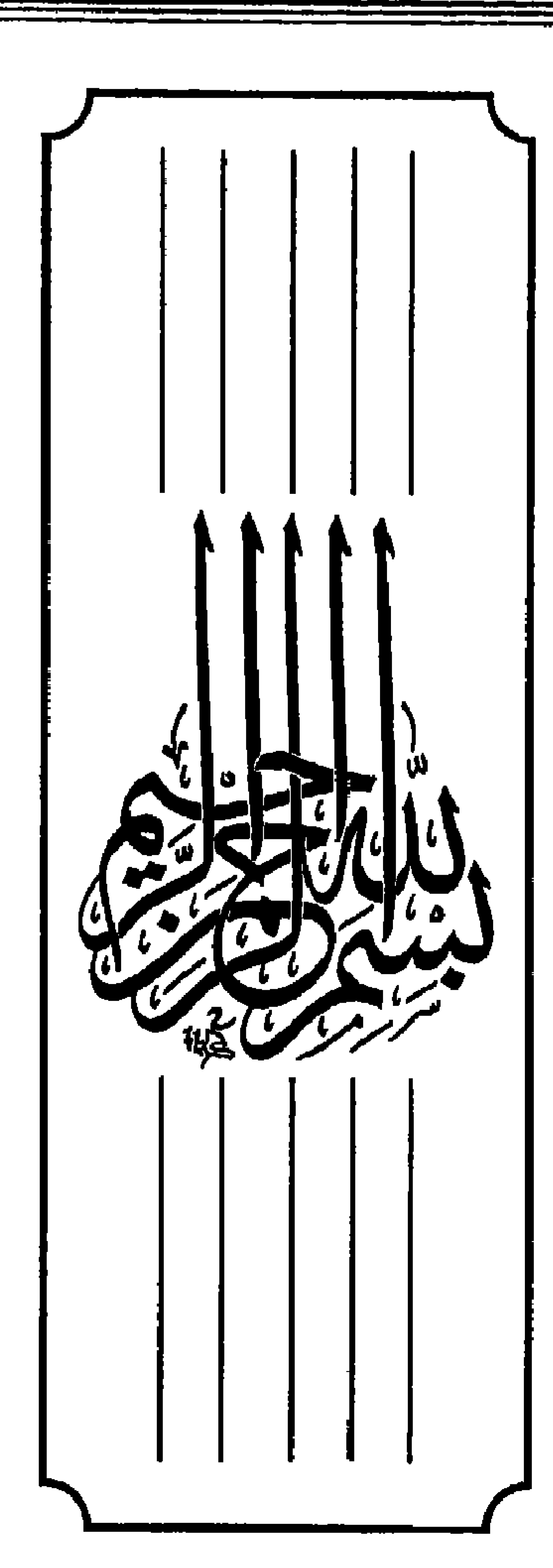
تعريفه وسماته ودعوته الإصلاحية

تأليف
فضيلة الشيخ الدكتور
محمد بن عمر بن سالم بازمول
عضو هيئة التدريس بجامعة أم القرى
كلية الدعوة وأصول الدين قسم الكتاب والسنة



المنهج السلفي

تعريفه وسماته ودعوته الإصلاحية

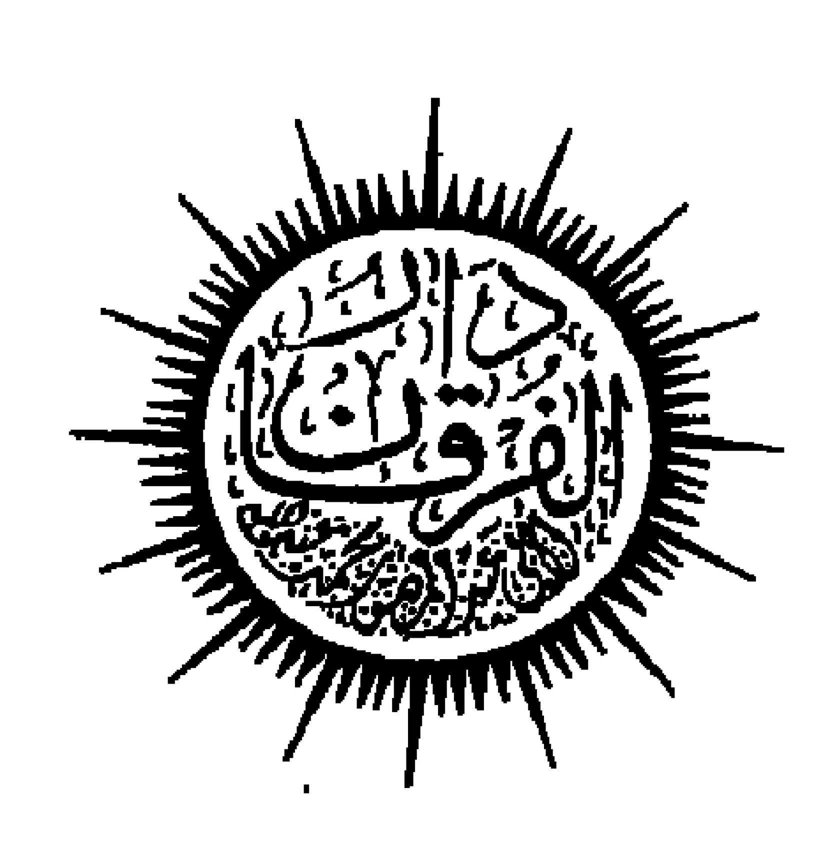


حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٢٩ هـ / ٢٠٠٨ م

رقم الإيداع: ١٣٢٣٤/ ٢٠٠٨م



دار الفرقان للنشر والتوزيع

لأبي عبد المصور محمد عبد الله

القاهرة - مساكن عين شمس - ش مسجد الهدي المحمدي

هاتف وفاكس: ٢٢٩٥٣٢٩٧ /٠٠٢٠٢

محمول: ٠١٠١٦٣٥٠٣٦ - ٠١٠٥٦١٨١٧٩

البريد الإلكتروني: Abdel_m2005@yahoo.com

المنهج السلفي

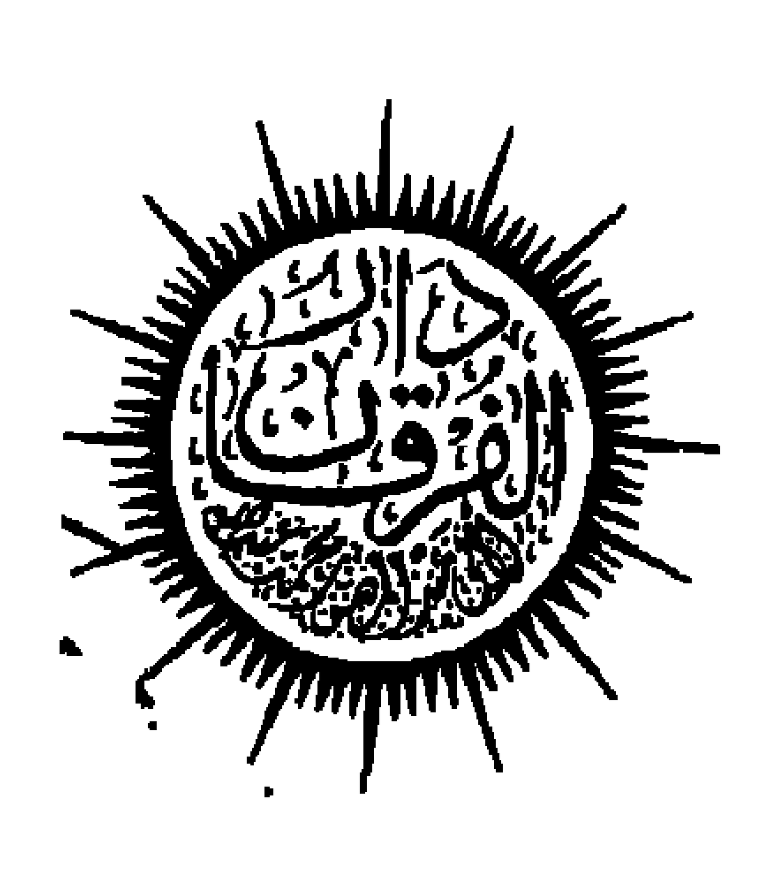
تعريفه وسماته ودعوته الإصلاحية


إعداد

أ.د/ محمد بن عمر بازمول

عضو هيئة التدريس بجامعة أم القرى

كلية الدعوة وأصول الدين، قسم الكتاب والسنة




بسم الله الرحمن الرحيم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إن الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله، من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله ﷺ.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿١٠٢﴾﴾ [آل عمران: ١٠٢].

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴿١﴾﴾ [النساء: ١].

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿٧١﴾﴾ [الأحزاب: ٧٠، ٧١].

أما بعد: فإن أصدق الكلام كلام الله، وخير الهدي هدي محمد، وشرّ الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار.

أما بعد: فهذا كتاب عن «المنهج السلفي تعريفه وسماته ودعوته الإصلاحية» أضعه بين يدي إخواني المشاركين في الدورة العلمية للبرنامج التوعوي في الزلفى لعام ١٤٢٩هـ، في شهر ربيع الثاني، في الفترة ٢٦/ ٤/ ١٤٢٩هـ، إلى ٢٨/ ٤/ ١٤٢٩هـ.

وقد أدرته على ثلاثة مقاصد وخاتمة:

المقصد الأول: تعريف المنهج السلفي، وأصوله، وحكم اتباعه، وفضله.

المقصد الثاني: سمات المنهج السلفي.

المقصد الثالث: الدعوة الإصلاحية في المنهج السلفي.

الخاتمة: في كلمات لبعض الأئمة في لزوم السنة وتعلم الدين.

سائلًا الله للجميع التوفيق والسداد والرشاد.

* * *

المقصد الأول
تعريف المنهج السلفي، وأصوله، وحكم اتباعه وفضله

المنهج: هو السبيل والطريق الواضح.

والمراد هنا: الطريقة والخطة المرسومة الواضحة، التي يجرىٰ عليها للوصول إلىٰ معرفة ما.

والسلفي: نسبة إلىٰ السلف؛ وكُلُّ مَنْ تَقَدَّمَكَ من آبائِكَ وقَرابَتِكَ هم سلفك، وجمعها سُلَّافٌ وأَسْلافٌ، والقومُ السُّلَّافُ: المتقدِّمون.

ومنه: عَبْدُ الرحمنِ بنُ عَبْدِ الله السَّلَفِيُّ المُحَدِّثُ، وآخَرونَ مَنْسوبونَ إلىٰ السَّلَفِ.

والمراد هنا ما كان عليه الرسول ﷺ، وأصحابه رضي الله عنهم، ومن تبعهم بإحسان.

فالمنهج السلفي هو:

الطريق التي يحصل بها تحقيق المتابعة لما كان عليه الرسول ﷺ وأصحابه.

أو هو السير علىٰ طريقة الصحابة في اتباعهم للرسول ﷺ والأخذ بالأثر.

والنسبة إلىٰ السلف سلفي؛ وقد جرت في مواضع كثيرة من كلام أهل العلم!.

والسلفية هي ما عليه أهل الحديث، الذين هم أهل السنة والجماعة.

فهذه أسماؤهم:

أهل الحديث.

أهل السنة والجماعة.

السلفيون.

أتباع السلف.

قال الله تبارك وتعالىٰ: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ

ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ وَسَآءَتْ مَصِيرًا ﴿١١٥﴾ [النساء: ١١٥].

وسبيل المؤمنين أول ما يصدق علىٰ ما كان عليه الصحابة رضوان الله عليهم، فالخروج عن طريقهم اتباع لغير سبيل المؤمنين.

وقال ﷺ: «عليكم بسنتي، وسنة الخُلفاء الراشدين المَهديين من بعدي»(١).

قال أبو حاتم بن حبان رحمه الله: «في قوله ﷺ: «**فعليكم بسنتي**» عند ذكره الاختلاف الذي يكون في أمته بيان واضح أن من واظب علىٰ السنن قال بها ولم يعرج علىٰ غيرها من الآراء، من الفرق الناجية في القيامة، جعلنا الله منهم بـمَنِّه».

ثم بوَّب «في ذكر الإخبار عما يجب علىٰ المرء من لزوم سنن المصطفىٰ ﷺ وحفظه نفسه عن كل من يأباها من أهل البدع وإن حسنوا ذلك في عينه وزينوه» اهـ(٢).

عن ثوبان قال: قال رسول الله ﷺ: «**لا تزال طائفة من أمتي علىٰ الحق ظاهرين، لا يضرهم من يَخذلُهم حتَّىٰ يأتي أمر الله**»(٣).

قال أبو عيسىٰ الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح، سَمعت مُحمَّد بن إسْماعيل يقول: سَمعت علي بن المديني يقول:... وذكر هذا الحديث عن النَّبي ﷺ: «**لا تزال**

(١) حديث حسن عن العرباض بن سارية رضي الله عنه: أخرجه أحمد في المسند (٤/ ١٢٦، ١٢٧)، والدارمي في المقدمة، باب اتباع السنة، والترمذي في كتاب العلم، باب ما جاء في الأخذ بالسنة واجتناب البدع، حديث رقم (٢٦٧٦)، وأبو داود في كتاب السنة، باب في لزوم السنة، حديث رقم (٤٦٠٧)، وابن ماجه في المقدمة، باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين، حديث رقم (٤٢، ٤٥). والحديث قال الترمذي عقبه: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَقَدْ رَوَىٰ ثَوْرُ بْنُ يَزِيدَ عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَمْرٍو السُّلَمِيِّ عَنْ الْعِرْبَاضِ بْنِ سَارِيَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَ هَذَا، حَدَّثَنَا بِذَلِكَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالُ وَغَيْرُ وَاحِدٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ عَنْ ثَوْرِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَمْرٍو السُّلَمِيِّ عَنْ الْعِرْبَاضِ بْنِ سَارِيَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ، وَالْعِرْبَاضُ بْنُ سَارِيَةَ يُكْنَىٰ أَبَا نَجِيحٍ، وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ حُجْرِ بْنِ حُجْرٍ عَنْ عِرْبَاضِ بْنِ سَارِيَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ» اهـ، وصححه العلامة الألباني في إرواء الغليل (٨/ ١٠٧)، حديث رقم (٢٤٥٥).

(٢) صحيح ابن حبان (١ / ١٨٠).

(٣) حديث متواتر، انظر: اقتضاء الصراط المستقيم (ص ٦)، ونظم المتناثر (ص ٩٣).

طائفة من أمتي ظاهرين علىٰ الحق». فقال علي: هم أهل الحديث»[1].

وعن معاوية بن أبي سفيان أنه قام فينا فقال: ألا إن رسول الله ﷺ قام فينا فقال: «ألا إن من قبلكم من أهل الكتاب افترقوا علىٰ ثنتين وسبعين ملة، وإن هذه الملة ستفترق علىٰ ثلاثٍ وسبعين، ثنتان وسبعون في النار وواحدة في الجنة، وهي الجماعة»[2].

وأخرج الترمذي عن عبد الله بن عمر، قال ﷺ: «ليأتين علىٰ أمتي ما أتىٰ علىٰ بني إسرائيل حذو النعل بالنعل، وإن بني إسرائيل تفرقت علىٰ اثنتين وسبعين ملة، وتفترق أمتي علىٰ ثلاث وسبعين ملة، كلهم في النار إلا واحدة - إلا ملة واحدة -» قالوا: من هي يا رسول الله؟ قال: «ما أنا عليه وأصحابي».

أصول السلفية:

تقوم السلفية على ثلاثة أصول وهي:

الأصل الأول: إخلاص العبادة لله سبحانه وتعالىٰ.

الأصل الثاني: لزوم الجماعة والسمع والطاعة.

الأصل الثالث: الحذر من البدع والمبتدعين.

---

(١) سنن الترمذي: كتاب الفتن، باب ما جاء في الأئمة المضلين، تحت الحديث رقم (٢٢٢٩). وانظر: شرف أصحاب الحديث للخطيب البغدادي رحمه الله (ص ٢٤ - ٢٧)، فقد نقل كلامًا للسلف في بيان أن أصحاب الحديث هم الطائفة الناجية والفرقة المنصورة، كما عقد ابن مفلح الحنبلي رحمه الله في كتابه الآداب الشرعية (١/ ٢٣٠) فصلًا في أن أهل الحديث هم الطائفة الناجية والفرقة المنصورة.

وأفاض في نقل كلام أهل العلم من المتقدمين والمتأخرين في تقرير هذا المَعنَىٰ الدكتور ربيع بن هادي المدخلي - جزاه الله خيرًا - في كتابه أهل الحديث هم الطائفة المنصورة، انظر منه (ص ١٧٧ - ٢٣٢).

(٢) حديث صحيح لغيره: وأشار بعضهم إلىٰ احتمال تواتره، أخرجه أحمد في المسند (٤/ ١٠٢)، وأبو داود في كتاب السنة، باب شرح السنة، حديث رقم (٤٥٩٧)، والآجري في الشريعة (الطبعة المُحققة) (١/ ١٣٢، تحت رقم ٣١). وصحح إسناده مُحقق جامع الأصول (١٠/ ٣٢)، والألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة، حديث رقم (٢٠٤)، وذكر جملة من الأحاديث تشهد له، وانظر: نظم المتناثر (ص٣٢ - ٣٤).

وقد دلّ على هذه الأصول أدلة من ذلك:

عَنِ الْعِرْبَاضِ بْنِ سَارِيَةَ قَالَ: وَعَظَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ يَوْمًا - بَعْدَ صَلَاةِ الْغَدَاةِ - مَوْعِظَةً بَلِيغَةً ذَرَفَتْ مِنْهَا الْعُيُونُ، وَوَجِلَتْ مِنْهَا الْقُلُوبُ، فَقَالَ رَجُلٌ: إِنَّ هَذِهِ مَوْعِظَةُ مُوَدِّعٍ فَمَاذَا تَعْهَدُ إِلَيْنَا يَا رَسُولَ اللهِ؟

قَالَ: «أُوصِيكُمْ بِتَقْوَىٰ اللهِ، وَالسَّمْعِ وَالطَّاعَةِ وَإِنْ عَبْدٌ حَبَشِيٌّ؛ فَإِنَّهُ مَنْ يَعِشْ مِنْكُمْ يَرَىٰ اخْتِلَافًا كَثِيرًا.

وَإِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الْأُمُورِ فَإِنَّهَا ضَلَالَةٌ، فَمَنْ أَدْرَكَ ذَلِكَ مِنْكُمْ فَعَلَيْهِ بِسُنَّتِي، وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ عَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ»[1].

عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللهَ يَرْضَىٰ لَكُمْ ثَلَاثًا، وَيَسْخَطُ لَكُمْ ثَلَاثًا، يَرْضَىٰ لَكُمْ: أَنْ تَعْبُدُوهُ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، وَأَنْ تَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللهِ جَمِيعًا، وَأَنْ تَنَاصَحُوا مَنْ وَلَّاهُ اللهُ أَمْرَكُمْ.

وَيَسْخَطُ لَكُمْ: قِيلَ وَقَالَ، وَإِضَاعَةَ الْمَالِ، وَكَثْرَةَ السُّؤَالِ»[2].

وهذه الثلاث قد نص عليها في حديث عن زيد بن ثابت ﷺ، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «نضر الله امرءًا سمع منا حديثًا فحفظه حتىٰ يبلغه غيره، فإنه رب حامل فقه ليس بفقيه، ورب حامل فقه إلىٰ من هو أفقه منه، ثلاث خصال لا يَغِلُّ عليهن قلب مسلم أبدًا: إخلاص العمل لله، ومناصحة ولاة الأمر، ولزوم الجماعة، فإن دعوتهم تحيط بهم من ورائهم...» الحديث[3].

---

(١) حديث ثابت سبق تخريجه.

(٢) أخرجه مالك في الموطأ في كتاب الجامع، باب ما جاء في إضاعة المال، وذي الوجهين، حديث رقم (١٨٦٣)، وأحمد في المسند مثله. وأخرجه مسلم في كتاب الأقضية باب النهي عن كثرة المسائل من غير حاجة، حديث رقم (١٧١٥)، دون قوله: «وَأَنْ تَنَاصَحُوا مَنْ وَلَّاهُ اللهُ أَمْرَكُمْ».

(٣) وجاء هذا الحديث بأسانيد بعضها صحيحة، وبعضها حسنة وبعضها معلولة، عن جماعة من الصحابة، فهو متواتر. ينظر: رسالة، «دراسة حديث: نضر الله امرءًا» للشيخ عبد المحسن العباد.

وهذه الخصال الثلاث قد جمعت ما يقوم به دين الناس ودنياهم، قال شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب: «لم يقع خلل في دين الناس ودنياهم إلا بسبب الإخلال بهذه الثلاث أو بعضها» اهـ[1].

ولا شك أن من المتابعة للشرع منابذة البدع وأهلها!

وإليك بيان هذه الأصول:

الأصل الأول

تحقيق العبودية لله سبحانه وتعالى

باتباع الكتاب والسنة على وفق فهم السلف الصالح

تحقيق ذلك بأن يُعْبَدُ اللهُ وحده دون ما سواه، وبأن يُعْبَدَ بما شرع، وذلك حقيقة كلمة الإخلاص: «أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله ﷺ»؛ فالدين يقوم علىٰ أصلين:

- أن لا نعبد إلا الله.
- وأن لا نعبد الله إلا بما شرع.

وهذا هو الأصل الأول، الذي تقوم عليه السلفية: تحقيق العبودية لله باتباع شرعه، ومن خالفه ضل الصراط المستقيم!

عن أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: **«إني قد تركت فيكم شيئين لن تضلوا بعدهما: كتاب الله، وسنتي، ولن يتفرقا حتىٰ يردا عليَّ الحوض»**[2].

---

(١) مسائل الجاهلية، ضمن مجموعة التوحيد النجدية، ط السلفية، القاهرة، ١٣٧٥هـ، ص٢٣٦ - ٢٣٧.

(٢) أخرجه الدارقطني في سننه (٤/ ٢٤٥)، المستدرك (علوش ١/ ٢٨٤، تحت رقم ٣٢٤)، والبيهقي في السنن الكبرىٰ (١٠/ ١١٤)، وقال في مجمع الزوائد (٩/ ١٦٣): «رواه البزار وفيه صالح بن موسىٰ الطلحي وهو ضعيف» اهـ. ولفظ الحديث عند الحاكم: «عن أبي صالح عن أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: **«إني قد تركت فيكم شيئين لن تضلوا بعدهما: كتاب الله، وسنتي، ولن يتفرقا حتىٰ يردا علي الحوض»**. قلت: في السند عند =

وعن ابن عباس رضي الله عنهما: أن رسول الله ﷺ خطب الناس في حجة الوداع فقال: «يأيها الناس؛ إني قد تركت فيكم ما إن اعتصمتم به فلن تضلوا أبدًا: كتاب الله، وسنة نبيه»(١).

وعن كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف، عن أبيه، عن جده، قال رسول الله ﷺ: «تركت فيكم أمرين، لن تضلوا ما تمسكتم بهما: كتاب الله، وسنة نبيه ﷺ»(٢).

والكتاب والسنة قد هُدي من تمسك بهما، والصحابة كانوا أعرف الخلق بهما، فمن تبع الكتاب والسنة على فهم السلف الصالح سلم!

الأصل الثاني

لزوم الجماعة والسمع والطاعة لولاة الأمر

فيلزمون الجماعة، ويحفظون حقوق ولاة الأمر، وأهمها وأخطرها السمع والطاعة، ما لم يأمروا بمعصية(٣).

قال تبارك وتعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْۖ فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِي شَيْءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيْرٞ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ۝٥٩﴾ [النساء: ٥٩].

ففي الآية دليل على وجوب السمع والطاعة فيما يأمروا به، ما لم يأمروا بما يخالف طاعة الله وطاعة رسوله ﷺ.

=

جميعهم صالح بن موسى، لكن أورد الحاكم والبيهقي في الموضع نفسه عن ابن عباس حديثًا جاء فيه: «يا أيها الناس، إني قد تركت فيكم ما إن اعتصمتم به فلن تضلوا أبدًا كتاب الله وسنة نبيه ﷺ»، وهو شاهد صالح؛ وجاء في الموطأ في كتاب الجامع باب النهي عن القول بالقدر: «عَنْ مَالِك: أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «تَرَكْتُ فِيكُمْ أَمْرَيْنِ لَنْ تَضِلُّوا مَا تَمَسَّكْتُمْ بِهِمَا كِتَابَ اللهِ، وَسُنَّةَ نَبِيِّهِ». فالحديث يرتقي إن شاء الله إلى درجة الحسن لغيره.

(١) أخرجه البيهقي. انظر ما قبله.

(٢) أخرجه ابن عبد البر في التمهيد.

(٣) ومعنى: (لا طاعة لولي الأمر إذا أمر بمعصية الله) يعني: فيما أمر به من المعصية فقط، فإذا أمر بأمر محرم وجب أن لا يطيعه في ذلك الأمر فلا يمتثل؛ لأن طاعة الله أوجب، ولا يفهم من ذلك أنه إذا أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة مطلقًا في كل أوامره، بل يسمع ويطاع مطلقًا إلا في المعصية فلا سمع ولا طاعة. انظر معاملة الحكام (٧٨).

عَنْ عَلِيٍّ ﷺ قَالَ: «بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ سَرِيَّةً وَأَمَّرَ عَلَيْهِمْ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ وَأَمَرَهُمْ أَنْ يُطِيعُوهُ، فَغَضِبَ عَلَيْهِمْ وَقَالَ: أَلَيْسَ قَدْ أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تُطِيعُونِي؟! قَالُوا: بَلَىٰ! قَالَ: قَدْ عَزَمْتُ عَلَيْكُمْ لَمَا جَمَعْتُمْ حَطَبًا وَأَوْقَدْتُمْ نَارًا ثُمَّ دَخَلْتُمْ فِيهَا، فَجَمَعُوا حَطَبًا فَأَوْقَدُوا نَارًا فَلَمَّا هَمُّوا بِالدُّخُولِ فَقَامَ يَنْظُرُ بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ، قَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّمَا تَبِعْنَا النَّبِيَّ ﷺ فِرَارًا مِنَ النَّارِ أَفَنَدْخُلُهَا؟ فَبَيْنَمَا هُمْ كَذَلِكَ إِذْ خَمَدَتِ النَّارُ، وَسَكَنَ غَضَبُهُ، فَذُكِرَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «لَوْ دَخَلُوهَا مَا خَرَجُوا مِنْهَا أَبَدًا، إِنَّمَا الطَّاعَةُ فِي الْمَعْرُوفِ».

عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ حَقٌّ، مَا لَمْ يُؤْمَرْ بِالْمَعْصِيَةِ، فَإِذَا أُمِرَ بِمَعْصِيَةٍ فَلَا سَمْعَ وَلَا طَاعَةَ»[1].

وقد عظم الرسول ﷺ أمر طاعة ولي الأمر، فجعل سبيل السلامة من دعاة علىٰ أبواب جهنم، هو لزوم جماعة المسلمين، وإمامهم.

عن بُسْرِ بْنِ عُبَيْدِ اللهِ الحَضْرَمِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو إِدْرِيسَ الخَوْلَانِيُّ: أَنَّهُ سَمِعَ حُذَيْفَةَ بْنَ الْيَمَانِ يَقُولُ: كَانَ النَّاسُ يَسْأَلُونَ رَسُولَ اللهِ ﷺ عَنِ الخَيْرِ، وَكُنْتُ أَسْأَلُهُ عَنِ الشَّرِّ مَخَافَةَ أَنْ يُدْرِكَنِي، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّا كُنَّا فِي جَاهِلِيَّةٍ وَشَرٍّ فَجَاءَنَا اللهُ بِهَذَا الْخَيْرِ، فَهَلْ بَعْدَ هَذَا الخَيْرِ مِنْ شَرٍّ؟

قَالَ: «نَعَمْ». قُلْتُ: وَهَلْ بَعْدَ ذَلِكَ الشَّرِّ مِنْ خَيْرٍ؟

قَالَ: «نَعَمْ وَفِيهِ دَخَنٌ». قُلْتُ: وَمَا دَخَنُهُ؟

قَالَ: «قَوْمٌ يَهْدُونَ بِغَيْرِ هَدْيِي، تَعْرِفُ مِنْهُمْ وَتُنْكِرُ».

قُلْتُ: فَهَلْ بَعْدَ ذَلِكَ الخَيْرِ مِنْ شَرٍّ؟ قَالَ: «نَعَمْ دُعَاةٌ إِلَىٰ أَبْوَابِ جَهَنَّمَ مَنْ أَجَابَهُمْ إِلَيْهَا قَذَفُوهُ فِيهَا». قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ صِفْهُمْ لَنَا؟

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب الجهاد والسير باب السمع والطاعة للإمام، حديث رقم (٢٩٥٥)، ومسلم في كتاب الإمارة، باب وجوب طاعة الإمام في غير معصية وتحريمها في المعصية، حديث رقم (١٨٣٩).

فَقَالَ: «هُمْ مِنْ جِلْدَتِنَا، وَيَتَكَلَّمُونَ بِأَلْسِنَتِنَا»[١].

قُلْتُ: فَمَا تَأْمُرُنِي إِنْ أَدْرَكَنِي ذَلِكَ؟

قَالَ: «تَلْزَمُ جَمَاعَةَ الْمُسْلِمِينَ وَإِمَامَهُمْ».

قُلْتُ: فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ جَمَاعَةٌ وَلَا إِمَامٌ؟!

قَالَ: «فَاعْتَزِلْ تِلْكَ الْفِرَقَ كُلَّهَا وَلَوْ أَنْ تَعَضَّ بِأَصْلِ شَجَرَةٍ حَتَّىٰ يُدْرِكَكَ الْمَوْتُ وَأَنْتَ عَلَىٰ ذَلِكَ»[٢].

بل وجاء في رواية لهذا الحديث وجوب السمع والطاعة وإن أخذ مالك وجلد ظهرك.

عن أَبِي سَلَّامٍ قَالَ: قَالَ حُذَيْفَةُ بْنُ الْيَمَانِ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّا كُنَّا بِشَرٍّ فَجَاءَ اللهُ بِخَيْرٍ، فَنَحْنُ فِيهِ، فَهَلْ مِنْ وَرَاءِ هَذَا الْخَيْرِ شَرٌّ؟

قَالَ: «نَعَمْ». قُلْتُ: هَلْ وَرَاءَ ذَلِكَ الشَّرِّ خَيْرٌ؟

قَالَ: «نَعَمْ». قُلْتُ: فَهَلْ وَرَاءَ ذَلِكَ الْخَيْرِ شَرٌّ؟

قَالَ: «نَعَمْ». قُلْتُ: كَيْفَ؟

قَالَ: «يَكُونُ بَعْدِي أَئِمَّةٌ لَا يَهْتَدُونَ بِهُدَايَ، وَلَا يَسْتَنُّونَ بِسُنَّتِي، وَسَيَقُومُ فِيهِمْ رِجَالٌ قُلُوبُهُمْ قُلُوبُ الشَّيَاطِينِ فِي جُثْمَانِ إِنْسٍ».

قَالَ: قُلْتُ: كَيْفَ أَصْنَعُ يَا رَسُولَ اللهِ إِنْ أَدْرَكْتُ ذَلِكَ؟

قَالَ: «تَسْمَعُ وَتُطِيعُ لِلْأَمِيرِ، وَإِنْ ضُرِبَ ظَهْرُكَ وَأُخِذَ مَالُكَ فَاسْمَعْ وَأَطِعْ»[٣].

وتابع أبا سلام خَالِدُ بْنُ خَالِدٍ الْيَشْكُرِيُّ، قَالَ: خَرَجْتُ زَمَانَ فُتِحَتْ تُسْتَرُ حَتَّىٰ قَدِمْتُ الْكُوفَةَ، فَدَخَلْتُ الْمَسْجِدَ، فَإِذَا أَنَا بِحَلْقَةٍ فِيهَا رَجُلٌ صَدَعٌ مِنَ الرِّجَالِ، حَسَنُ

---

(١) قف علىٰ صفة دعاة الضلالة، والرسول يدعو المسلمين إذا كثر هؤلاء بلزوم الجماعة، فهذا سبيل النجاة من فتنة هؤلاء، لا تكفير ولاة الأمور، والخروج عليهم وشحن قلوب الناس ضدهم.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام، حديث رقم (٣٦٠٦).

(٣) أخرجه مسلم في كتاب الإمارة، باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن، حديث رقم (١٨٤٧).

الثَّغْرِ، يُعْرَفُ فِيهِ أَنَّهُ مِنْ رِجَالِ أَهْلِ الْحِجَازِ، قَالَ: فَقُلْتُ: مَنِ الرَّجُلُ؟

فَقَالَ الْقَوْمُ: أَوَمَا تَعْرِفُهُ؟!

فَقُلْتُ: لَا.

فَقَالُوا: هَذَا حُذَيْفَةُ بْنُ الْيَمَانِ صَاحِبُ رَسُولِ اللهِ ﷺ.

قَالَ فَقَعَدْتُ وَحَدَّثَ الْقَوْمَ فَقَالَ: إِنَّ النَّاسَ كَانُوا يَسْأَلُونَ رَسُولَ اللهِ ﷺ عَنِ الْخَيْرِ وَكُنْتُ أَسْأَلُهُ عَنِ الشَّرِّ. فَأَنْكَرَ ذَلِكَ الْقَوْمُ عَلَيْهِ فَقَالَ لَهُمْ: إِنِّي سَأُخْبِرُكُمْ بِمَا أَنْكَرْتُمْ مِنْ ذَلِكَ:

جَاءَ الْإِسْلَامُ حِينَ جَاءَ فَجَاءَ أَمْرٌ لَيْسَ كَأَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ، وَكُنْتُ قَدْ أُعْطِيتُ فِي الْقُرْآنِ فَهْمًا، فَكَانَ رِجَالٌ يَجِيئُونَ فَيَسْأَلُونَ عَنْ الْخَيْرِ فَكُنْتُ أَسْأَلُهُ عَنِ الشَّرِّ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَيَكُونُ بَعْدَ هَذَا الْخَيْرِ شَرٌّ كَمَا كَانَ قَبْلَهُ شَرٌّ؟

فَقَالَ: «نَعَمْ». قَالَ: قُلْتُ: فَمَا الْعِصْمَةُ يَا رَسُولَ اللهِ؟.

قَالَ: «السَّيْفُ». قَالَ: قُلْتُ: وَهَلْ بَعْدَ هَذَا السَّيْفِ بَقِيَّةٌ؟.

قَالَ: «نَعَمْ تَكُونَ إِمَارَةٌ عَلَىٰ أَقْذَاءٍ وَهُدْنَةٌ عَلَىٰ دَخَنٍ».

قَالَ: قُلْتُ: ثُمَّ مَاذَا؟

قَالَ: «ثُمَّ تَنْشَأُ دُعَاةُ الضَّلَالَةِ، فَإِنْ كَانَ للهِ يَوْمَئِذٍ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةٌ جَلَدَ ظَهْرَكَ وَأَخَذَ مَالَكَ فَالْزَمْهُ، وَإِلَّا فَمُتْ وَأَنْتَ عَاضٌّ عَلَىٰ جِذْلِ شَجَرَةٍ».

قَالَ: قُلْتُ: ثُمَّ مَاذَا؟

قَالَ: «يَخْرُجُ الدَّجَّالُ بَعْدَ ذَلِكَ مَعَهُ نَهَرٌ وَنَارٌ، مَنْ وَقَعَ فِي نَارِهِ وَجَبَ أَجْرُهُ وَحُطَّ وِزْرُهُ، وَمَنْ وَقَعَ فِي نَهَرِهِ وَجَبَ وِزْرُهُ وَحُطَّ أَجْرُهُ» قَالَ: قُلْتُ: ثُمَّ مَاذَا؟ قَالَ: «ثُمَّ يُنْتَجُ الْمُهْرُ فَلَا يُرْكَبُ حَتَّىٰ تَقُومَ السَّاعَةُ»[1] الصَّدْعُ مِنَ الرِّجَالِ: الضَّرْبُ.

---

(١) أخرجه أحمد في المسند (٥/ ٣٨٦)، وابن حبان (الإحسان ١٣/ ٢٩٨). والحديث صححه ابن حبان، وصحح إسناده محقق الإحسان. وجاء في تمام الحديث: «وَقَوْلُهُ: «فَمَا الْعِصْمَةُ مِنْهُ؟ قَالَ: السَّيْفُ» كَانَ قَتَادَةُ يَضَعُهُ عَلَىٰ الرِّدَّةِ الَّتِي كَانَتْ فِي زَمَنِ أَبِي بَكْرٍ. وَقَوْلُهُ: «إِمَارَةٌ عَلَىٰ أَقْذَاءٍ وَهُدْنَةٌ» يَقُولُ: صُلْحٌ. وَقَوْلُهُ: «عَلَىٰ دَخَنٍ» يَقُولُ عَلَىٰ ضَغَائِنَ».
=

وأرشد ﷺ إلىٰ طاعة الأمير، وإن رأينا منه ما نكره، لا ننزع يدًا من طاعة!

عَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ، قَالَ: «خِيَارُ أَئِمَّتِكُمُ الَّذِينَ تُحِبُّونَهُمْ وَيُحِبُّونَكُمْ، وَيُصَلُّونَ عَلَيْكُمْ وَتُصَلُّونَ عَلَيْهِمْ، وَشِرَارُ أَئِمَّتِكُمُ الَّذِينَ تُبْغِضُونَهُمْ وَيُبْغِضُونَكُمْ، وَتَلْعَنُونَهُمْ وَيَلْعَنُونَكُمْ».

قِيلَ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَفَلَا نُنَابِذُهُمْ بِالسَّيْفِ؟

فَقَالَ: «لَا مَا أَقَامُوا فِيكُمُ الصَّلَاةَ، وَإِذَا رَأَيْتُمْ مِنْ وُلَاتِكُمْ شَيْئًا تَكْرَهُونَهُ فَاكْرَهُوا عَمَلَهُ وَلَا تَنْزِعُوا يَدًا مِنْ طَاعَةٍ».

وفي رواية: «خِيَارُ أَئِمَّتِكُمُ الَّذِينَ تُحِبُّونَهُمْ وَيُحِبُّونَكُمْ، وَتُصَلُّونَ عَلَيْهِمْ وَيُصَلُّونَ عَلَيْكُمْ، وَشِرَارُ أَئِمَّتِكُمُ الَّذِينَ تُبْغِضُونَهُمْ وَيُبْغِضُونَكُمْ، وَتَلْعَنُونَهُمْ وَيَلْعَنُونَكُمْ».

قَالُوا: قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللهِ أَفَلَا نُنَابِذُهُمْ عِنْدَ ذَلِكَ؟

قَالَ: «لَا مَا أَقَامُوا فِيكُمُ الصَّلَاةَ، لَا مَا أَقَامُوا فِيكُمُ الصَّلَاةَ، أَلَا مَنْ وَلِيَ عَلَيْهِ وَالٍ فَرَآهُ يَأْتِي شَيْئًا مِنْ مَعْصِيَةِ اللهِ فَلْيَكْرَهْ مَا يَأْتِي مِنْ مَعْصِيَةِ اللهِ وَلَا يَنْزِعَنَّ يَدًا مِنْ طَاعَةٍ»[(١)].

وقد عظم الرسول ﷺ السمع والطاعة للأمير، فجعلها سببًا لدخول الجنة.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «كُلُّ أُمَّتِي يَدْخُلُونَ الجَنَّةَ إِلَّا مَنْ أَبَىٰ» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ وَمَنْ يَأْبَىٰ؟ قَالَ: «مَنْ أَطَاعَنِي دَخَلَ الجَنَّةَ، وَمَنْ عَصَانِي فَقَدْ أَبَىٰ»[(٢)].

عن أبي هُرَيْرَة رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَطَاعَنِي فَقَدْ أَطَاعَ اللهَ، وَمَنْ عَصَانِي فَقَدْ عَصَىٰ اللهَ، وَمَنْ أَطَاعَ أَمِيرِي فَقَدْ أَطَاعَنِي، وَمَنْ عَصَىٰ أَمِيرِي فَقَدْ عَصَانِي»[(٣)].

=

وفائدة هذه الرواية: أن فيها متابعة لرواية أبي سلام عن حذيفة، فتجبر الانقطاع الحاصل بينهما، والله أعلم.

(١) أخرجه مسلم في كتاب الإمارة، باب خيار الأئمة وشرارهم، حديث رقم (١٨٥٥).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب الاقتداء بالسنن، رقم (٧٢٨٠)، ومسلم في كتاب الإمارة، باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية، حديث رقم (١٨٣٥).

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الأحكام، باب ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾، حديث رقم (٧١٣٧)، ومسلم في كتاب

=

فانظر - رحمك الله - كيف قرن رسول الله بين طاعة الأمير وطاعته، ومعصية الأمير ومعصيته؟!

وكيف قرن بين طاعته ودخول الجنة، وبين معصيته وإباء دخول الجنة؟!

والنتيجة: من أطاع الأمير فقد أطاع الرسول ﷺ، ومن أطاع الرسول ﷺ دخل الجنة.

ومن عصىٰ الأمير فقد عصىٰ الرسول ﷺ، ومن عصىٰ الرسول ﷺ فقد أبي دخول الجنة.

بل جعل الرسول ﷺ ترك بيعة لأمير، والخروج عن طاعته، خروجًا عن جماعة المسلمين، وهو بوابة الخروج عن الدين.

عَنْ عَبْدِ اللهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَنِّي رَسُولُ اللهِ إِلَّا بِإِحْدَىٰ ثَلَاثٍ: الثَّيِّبُ الزَّانِي، وَالنَّفْسُ بِالنَّفْسِ، وَالتَّارِكُ لِدِينِهِ الْمُفَارِقُ لِلْجَمَاعَةِ»(1).

فانظر كيف ساوىٰ الرسول ﷺ بين ترك الدين وبين مفارقة الجماعة.

عن ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ رَأَىٰ مِنْ أَمِيرِهِ شَيْئًا يَكْرَهُهُ فَلْيَصْبِرْ عَلَيْهِ، فَإِنَّهُ مَنْ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ شِبْرًا فَمَاتَ إِلَّا مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً»(2).

عَنْ نَافِعٍ قَالَ: جَاءَ عَبْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ إِلَىٰ عَبْدِ اللهِ بْنِ مُطِيعٍ - حِينَ كَانَ مِنْ أَمْرِ الْحَرَّةِ مَا كَانَ زَمَنَ يَزِيدَ بْنِ مُعَاوِيَةَ - فَقَالَ: اطْرَحُوا لِأَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ وِسَادَةً! فَقَالَ: إِنِّي لَمْ آتِكَ لِأَجْلِسَ، أَتَيْتُكَ لِأُحَدِّثَكَ حَدِيثًا سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُهُ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ خَلَعَ يَدًا مِنْ طَاعَةٍ لَقِيَ اللهَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَا حُجَّةَ لَهُ، وَمَنْ مَاتَ وَلَيْسَ فِي عُنُقِهِ

=

الإمارة، باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية، حديث رقم (١٨٣٥).

(١) أخرجه البخاري في كتاب الديات، باب قول الله تعالىٰ: ﴿أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾، حديث رقم (٦٨٧٨)، مسلم في كتاب القسامة والمحاربين والقصاص والديات، حديث رقم (١٦٧٦) واللفظ له.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الفتن، باب قول النبي ﷺ: «سترون... »، حديث رقم (٧٠٥٤)، ومسلم في كتاب الإمارة، باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن، حديث رقم (١٨٤٨).

بَيْعَةٌ مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً»[(١)].

فانظر – وفقك الله للحق – إلىٰ تعظيم الرسول ﷺ لطاعة ولي الأمر بالمعروف، والتحذير من معصيته.

ومن ذلك ما جاء عَنِ الْعِرْبَاضِ بْنِ سَارِيَةَ قَالَ: وَعَظَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ يَوْمًا بَعْدَ صَلَاةِ الْغَدَاةِ مَوْعِظَةً بَلِيغَةً، ذَرَفَتْ مِنْهَا الْعُيُونُ، وَوَجِلَتْ مِنْهَا الْقُلُوبُ، فَقَالَ رَجُلٌ: إِنَّ هَذِهِ مَوْعِظَةُ مُوَدِّعٍ فَمَاذَا تَعْهَدُ إِلَيْنَا يَا رَسُولَ اللهِ؟

قَالَ: «أُوصِيكُمْ بِتَقْوَىٰ اللهِ وَالسَّمْعِ وَالطَّاعَةِ وَإِنْ عَبْدٌ حَبَشِيٌّ؛ فَإِنَّهُ مَنْ يَعِشْ مِنْكُمْ يَرَىٰ اخْتِلَافًا كَثِيرًا.

وَإِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الْأُمُورِ فَإِنَّهَا ضَلَالَةٌ، فَمَنْ أَدْرَكَ ذَلِكَ مِنْكُمْ فَعَلَيْهِ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ عَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ»[(٢)].

هذه وصية المودع، اقتصر فيها علىٰ الأمور التالية:

الأمر بتقوىٰ الله، التي بها صلاح ما بين العبد وربه.

والأمر بالسمع والطاعة لولاة الأمر، وإن كان عبدًا حبشيًّا! وبهذا صلاح دنيا المسلم ومجتمعه.

والوصية عند رؤية خلاف ما كان عليه الحال في عهده ﷺ من تقوىٰ الله تعالىٰ، السمع والطاعة للأمير، بالرجوع إلىٰ سنة الرسول وسنة الخلفاء الراشدين المهديين، وبهذا يدوم الصلاح ويزول الفساد الذي يطرأ، والتغير الذي يحدث علىٰ المجتمع في الأمرين السابقين، وهما تقوىٰ الله، والسمع والطاعة لولاة الأمر.

ففي الحديث تعظيم ذلك، وإيجابه.

وانظر كيف عبّر عن ذلك بالصيغة الاسمية، ولم يعبر بالصيغة الفعلية، فلم يقل

(١) أخرجه مسلم في كتاب الإمارة، باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن، حديث رقم (١٨٥١).

(٢) حديث ثابت. سبق تخريجه.

مثلًا: أوصيكم بأن تتقوا الله، وأن تسمعوا وتطيعوا ولو تأمر عليكم عبد حبشي، إنما جاء الحديث بالاسمية: «**أوصيكم بتقوىٰ الله والسمع والطاعة...**»؛ وذلك - والله أعلم - لما في الخطاب بالاسمية من الدلالة علىٰ الدوام والثبوت والاستقرار، بخلاف الفعلية التي تدل علىٰ حدوث الفعل وتجدده، دون الدلالة علىٰ دوامه؛ وفي هذا دلالة علىٰ أن المطلوب من المسلم أن يلازم هذا الوصف حتىٰ يصير دائمًا وثابتًا ومستقرًّا، وهذا تأكيد للزوم التقوىٰ والسمع والطاعة لولي الأمر، وعدم الخروج عليه.

فإذا كان الحال كذلك، من تأكيد لزوم الجماعة، وذم الفرقة والاختلاف، فمعنىٰ ذلك أنه لابد من الجماعة، وقد روي عَنْ تَمِيمٍ الدَّارِيِّ قَالَ: «تَطَاوَلَ النَّاسُ فِي الْبِنَاءِ فِي زَمَنِ عُمَرَ، فَقَالَ عُمَرُ: يَا مَعْشَرَ الْعُرَيْبِ الْأَرْضَ الْأَرْضَ:

إِنَّهُ لَا إِسْلَامَ إِلَّا بِجَمَاعَةٍ.

وَلَا جَمَاعَةَ إِلَّا بِإِمَارَةٍ.

وَلَا إِمَارَةَ إِلَّا بِطَاعَةٍ.

فَمَنْ سَوَّدَهُ قَوْمُهُ عَلَىٰ الْفِقْهِ كَانَ حَيَاةً لَهُ وَلَهُمْ.

وَمَنْ سَوَّدَهُ قَوْمُهُ عَلَىٰ غَيْرِ فِقْهٍ كَانَ هَلَاكًا لَهُ وَلَهُمْ»(١).

[قد علم بالضرورة من دين الإسلام أنه لا دين إلا بجماعة، ولا جماعة إلا بإمامة، ولا إمامة إلا بسمع وطاعة، وأن الخروج عن طاعة ولي الأمر والتقدم عليه من أعظم

---

(١) أخرجه الدارمي في المقدمة، باب ذهاب العلم، تحت رقم (٢٥٧)، وذكر محققه (حسين أسد) أن في إسناده علتين: الأولىٰ: جهالة صفوان بن رستم، والثانية: الانقطاع، لأن عبد الرحمن بن ميسرة يرويه عن تميم الداري عن عمر، وابن ميسرة لم يدرك تميمًا. قلت: وقد ذكر ابن عبد البر (التمهيد - فتح المالك ١٠/ ٤٩١)، بسند فيه ضعف ما يشهد لمحل الشاهد هنا، من طريق محمد بن يزيد أبي هشام عن إسحاق بن سهل، عن المغيرة بن مسلم، عن قتادة عن أبي الدرداء ﷺ، قال: «لا إسلام إلا بطاعة، ولا خير إلا في الجماعة والنصح لله وللخليفة والمؤمنين عامة». وبه يرتقي هذا الأثر إن شاء الله تعالىٰ إلىٰ درجة الحسن لغيره، خاصة وأن في معناه أحاديث ثابتة.

أسباب الفساد في البلاد والعباد والعدول عن سبيل الهدىٰ والرشاد[١].

قال الحسن البصري رَحِمَهُ اللَّهُ: «والله، لا يستقيم الدين إلا بولاة الأمر وإن جاروا وظلموا، والله، لما يصلح الله بهم أكثر مما يفسدون» اهـ[٢].

وقال ابن رجب رَحِمَهُ اللَّهُ: «السمع والطاعة لولاة أمور المسلمين فيها سعادة الدنيا، وبها تنتظم مصالح العباد في معايشهم، وبها يستعينون علىٰ إظهار دينهم وطاعة ربهم» اهـ[٣].

والخروج عن طاعة ولي الأمر، والتقدم عليه بغزو أو غيره: «معصية ومشاقة لله ورسوله، ومخالفة لما عليه أهل السنة والجماعة السلف الصالح»[٤]][٥].

---

(١) نصيحة مهمة ص ٢٣.

(٢) جامع العلوم والحكم (٢/ ١١٧). فائدة: وفي سراج الملوك (ص٩٧/ الشاملة): «ومثال السلطان القاهر لرعيته - يعني: الذي يحكم رعيته بقوة إدارته -، ورعية بلا سلطان؛ مثال بيت فيه سراج منير، وحوله قيام من الناس يعالجون صنائعهم، فبينما هم كذلك إذ طفئ السراج فقبضوا أيديهم في الوقت وتعطل جميع ما كانوا فيه، فتحرك الحيوان الشرير وتخشخش الهوام الخسيس، فذبت العقرب من مكمنها، وفسقت الفأرة من حجرها، وخرجت الحية من معدنها، وجاء اللص بحيلته، وهاج البرغوث مع حقارته، فتعطلت المنافع، واستطالت فيهم المضار.
كذلك السلطان إذا كان قاهرًا لرعيته وكانت المنفعة به عامة، وكانت الدماء به في أهبها محقونة، والحرم في خدورهن مصونة، والأسواق عامرة، والأموال محروسة، والحيوان الفاضل ظاهر والمرافق حاصلة، والحيوان الشرير من أهل الفسوق والدعارة خامل، فإذا اختل أمر السلطان دخل الفساد علىٰ الجميع، ولو جعل ظلم السلطان حولًا في كفة كان هرج الناس ساعة أرجح وأعظم من ظلم السلطان حولًا، وكيف لا وفي زوال السلطان أو ضعف شوكته سوق أهل الشر ومكسب الأجناد، ونفاق أهل العيارة والسوقة واللصوص والمنابهة؟
قال الفضيل: جور ستين سنة خير من هرج ساعة، فلا يتمنىٰ زوال السلطان إلا جاهل مغرور، أو فاسق يتمنىٰ كل محذور؛ فحقيق علىٰ كل رعية أن ترغب إلىٰ الله تعالىٰ في إصلاح السلطان، وأن تبذل له نصحها وتخصه بصالح دعائها، فإن في صلاحه صلاح العباد والبلاد، وفي فساده فساد العباد والبلاد. وكان العلماء يقولون: إن استقامت لكم أمور السلطان فأكثر واحمد الله تعالىٰ واشكره، وإن جاءكم منه ما تكرهون وجهوه إلىٰ ما تستوجبونه منه بذنوبكم وتستحقونه بآثامكم، فأقيموا عذر السلطان بانتشار الأمور عليه، وكثرة ما يكابده من ضبط جوانب المملكة واستئلاف الأعداء ورضاء الأولياء، وقلة الناصح وكثرة المدلس والفاضح» اهـ.

(٣) جامع العلوم والحكم (٢/ ١١٧).

(٤) انظر نصيحة مهمة ص ٢٩.

(٥) ما بين معقوفتين من رسالة السنة فيما يتعلق بولي الأمة لأحمد بازمول، ص٢٤ - ٢٥.

والواجب الصبر على جورهم:

قال ابن تيمية رحمه الله: «الصبر علىٰ جور الأئمة أصل من أصول أهل السنة والجماعة» اهـ[1].

وهذا حق لأن الأمر بالصبر علىٰ جور الأئمة وظلمهم يجلب من المصالح ويدرأ من المفاسد ما يكون به صلاح العباد والبلاد.

[والنصيحة لولي الأمر من أهم أمور الدين، كما جاء عَنْ تَمِيمٍ الدَّارِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**الدِّينُ النَّصِيحَةُ» قُلْنَا: لِـمَنْ؟ قَالَ: للهِ، وَلِكِتَابِهِ، وَلِرَسُولِهِ، وَلِأَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَعَامَّتِهِمْ**»[2].

وقد جاء في الحديث: «**ثَلَاثٌ لَا يُغِلُّ عَلَيْهِنَّ قَلْبُ مُسْلِمٍ: إِخْلَاصُ الْعَمَلِ للهِ، وَمُنَاصَحَةُ أَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ، وَلُزُومُ جَمَاعَتِهِمْ، فَإِنَّ الدَّعْوَةَ تُحِيطُ مِنْ وَرَائِهِمْ**».

ومعنىٰ الحديث أن هذه الثلاثة من فعلها فليس في قلبه غل وغش وحقد.

قال أبو نعيم الأصبهاني: «من نصح الولاة والأمراء اهتدىٰ ومن غشهم غوىٰ واعتدىٰ»[3]][4].

وإن أساس الجماعة، وائتلاف القلوب، الثابت أمام إرهاب الفتن، هو التوحيد.

وبناءً على هذا الأصل:

- لا يرون الجهاد إلا مع الإمام، وبإذنه، وهذا جاء في الحديث عن رسول الله ﷺ، عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال رسول الله ﷺ: «**مَنْ أَطَاعَنِي فَقَدْ أَطَاعَ اللهَ، وَمَنْ عَصَانِي فَقَدْ عَصَىٰ اللهَ، وَمَنْ يُطِعْ الْأَمِيرَ فَقَدْ أَطَاعَنِي، وَمَنْ يَعْصِ الْأَمِيرَ فَقَدْ عَصَانِي، وَإِنَّمَا الْإِمَامُ جُنَّةٌ، يُقَاتَلُ مِنْ وَرَائِهِ وَيُتَّقَىٰ بِهِ، فَإِنْ أَمَرَ بِتَقْوَىٰ اللهِ وَعَدَلَ فَإِنَّ لَهُ بِذَلِكَ أَجْرًا، وَإِنْ قَالَ**

---

(١) المجموع (٢٨/ ١٧٩). بواسطة السنة فيما يتعلق بولي الأمة ص٤٩.

(٢) أخرجه مسلم في كتاب الإيمان، باب بيان أن الدين النصيحة، حديث رقم (٥٥).

(٣) فضيلة العادلين ص ١٤٠.

(٤) وما بين معقوفتين من السنة فيما يتعلق بولي الأمة ص٦٣.

بِغَيْرِهِ فَإِنَّ عَلَيْهِ مِنْهُ»[١].

- ويحفظون ذمته، فلا يعتدون علىٰ أصحاب العهد؛ ويمتثلون بذلك حديث رسول الله ﷺ. عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنهما، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ قَتَلَ مُعَاهَدًا لَمْ يَرِحْ رَائِحَةَ الجَنَّةِ، وَإِنَّ رِيحَهَا تُوجَدُ مِنْ مَسِيرَةِ أَرْبَعِينَ عَامًا»[٢].

عن صَفْوَان بْنِ سُلَيْمٍ، عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَبْنَاءِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، عَنْ آبَائِهِمْ دِنْيَةً، عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ، قَالَ: «أَلَا مَنْ ظَلَمَ مُعَاهِدًا أَوْ انْتَقَصَهُ أَوْ كَلَّفَهُ فَوْقَ طَاقَتِهِ أَوْ أَخَذَ مِنْهُ شَيْئًا بِغَيْرِ طِيبِ نَفْسٍ فَأَنَا حَجِيجُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»[٣].

- لا يخرجون علىٰ الأئمة بمجرد حصول معصية منهم، ولا ينازعونهم الأمر، ولا يكفرونهم إلا بما هو كفر بواح عندهم فيه من الله برهان؛ فإذا كان لا يخرجون عليهم إلا إذا تيقنوا أن المفسدة في الخروج مأمونة، وأن لا شر علىٰ البلاد والعباد في ذلك، وأن القدرة علىٰ ذلك موجودة، وإلا كفوا الأيدي عن ذلك، ولا يجعلون الأمة محلًّا للتجارب والاجتهادات!. يمتثلون حديث الرسول ﷺ، بل أخذ رسول الله ﷺ البيعة علىٰ السمع والطاعة، وترك منازعة الأمر أهله.

عَنْ جُنَادَةَ بْنِ أَبِي أُمَيَّةَ قَالَ: دَخَلْنَا عَلَىٰ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ وَهُوَ مَرِيضٌ قُلْنَا: أَصْلَحَكَ اللهُ، حَدِّثْ بِحَدِيثٍ يَنْفَعُكَ اللهُ بِهِ سَمِعْتَهُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: دَعَانَا النَّبِيُّ ﷺ فَبَايَعْنَاهُ فَقَالَ فِيمَا أَخَذَ عَلَيْنَا أَنْ بَايَعَنَا عَلَىٰ السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ فِي مَنْشَطِنَا وَمَكْرَهِنَا، وَعُسْرِنَا وَيُسْرِنَا، وَأَثَرَةً عَلَيْنَا، وَأَنْ لَا نُنَازِعَ الْأَمْرَ أَهْلَهُ، إِلَّا أَنْ تَرَوْا كُفْرًا بَوَاحًا عِنْدَكُمْ مِنَ اللهِ

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب الجهاد والسير، باب يقاتل من وراء الإمام، ويتقىٰ به، حديث رقم (٢٩٥٧)، ومسلم في كتاب الإمارة، باب وجوب طاعة الإمام في غير معصية وتحريمها في المعصية، حديث رقم (١٨٣٥).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الجزية، باب إثم من قتل معاهدًا بغير جرم، حديث رقم (٣١٦٦).

(٣) أخرجه أبو داود في كتاب الخراج والإمارة والفيء، باب في تعشير أهل الذمة إذا اختلفوا بالتجارات، حديث رقم (٣٠٥٢)، والجهالة التي في السند لا تضر، أمّا جهالة الصحابي فواضحة، أمّا جهالة أبناء الصحابة فهم جماعة، ورواية المجهول إذا تعددت قويت، وهم أبناء صحابة فهذا أقوىٰ في عدالتهم، فالحديث حسن إن شاء الله.

فِيهِ بُرْهَانٌ[(١)]»[(٢)].

وَقَالَ شيخ الإسلام ابن تيمية ﷺ: «ولهذا كَانَ من أصول أهل السنة والجماعة لزوم الجماعة، وترك قتال الأئمة، وترك القتال فِي الفتنة، وَأَمَّا أهل الأهواء كالمعتزلة فيرون القتال للأئمة من أصول دينهم» اهـ[(٣)].

- ولا يسلكون ما يؤدي إلىٰ تفريق الجماعة، وملء قلوب الناس علىٰ ولاة الأمر. فلا يذكرونهم بالسوء علىٰ المنابر أو في المحاضرات أو في الجلسات[(٤)]. وهذا هو الذي دلت

---

(١) فاشتمل الحديث علىٰ هذه الشروط حتىٰ يكفّر الحاكم: ١) «حتىٰ ترون»، فأحال إلىٰ أمر حسي، يدرك برؤية البصر. ٢) ثم هو ﷺ قد ذكر الرؤية بواو الجماعة مما يقتضي أن هذا ليس مما يدركه الفرد، بل لابد جماعة من المسلمين يروه. ٣) «كفرًا»، فلا يكفر بالمعصية وإن كانت كبيرة. ٤) «بواحًا»، بمعنىٰ أن يكون ظاهرًا. ٥) «عندكم فيه من الله برهان» فلا يكفي أي برهان بل لابد أن يكون من الله، يعني بنص ظاهر صحيح صريح.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الفتن، باب قول النبي ﷺ: «سترون»، حديث رقم (٧٠٥٦)، ومسلم في كتاب الإمارة، باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية، حديث رقم (١٧٠٩).

(٣) الاستقامة (٢/ ٢١٥).

(٤) وسئل سَماحة العلامة ابن باز ﷺ «المعلوم من واجب العلامة بين الحاكم والمحكوم» (سؤال رقم١٠): هل من منهج السلف نقد الولاة من فوق المنابر؟ وما منهج السلف فِي نصح الولاة؟ فأجاب: «ليس من منهج السلف التشهير بعيوب الولاة، وذكر ذَلِكَ عَلَىٰ المنابر لأن ذَلِكَ يُفضي إِلىٰ الفوضىٰ وعدم السمع والطاعة فِي المعروف، ويُفضي إِلىٰ الخوض الَّذِي يضر ولا ينفع، ولكن الطريقة المتبعة عِنْد السلف النصيحة فيما بينهم وبين السلطان، والكتابة إليه أو الاتصال بالعلماء الذين يتصلونَ به حتَّىٰ يوجه إِلىٰ الخير. وإنكار المنكر يكون من دون ذكر الفاعل فيُنكر الزنا، ويُنكر الخمر، وينكر الربا من دون ذكر من فعله، ويكفي إنكار المعاصي والتحذير منها من غير أن يذكر فلانًا يفعلها لا حاكم ولا غير حاكم.

ولَمَّا وقعت الفتنة فِي عهد عُثْمَان ﷺ قَالَ بعضُ الناس لأسامة بن زيد ﷺ ألا تكلم عُثْمَان؟ فَقَالَ: إنكم ترون أني لا أكلمه إلا أُسمعكم؟ إني لأكلمه فيما بيني وبينه دون أن أفتتح أمرًا لا أحبُّ أن أكونَ أول من افتتحه. ولَمَّا فتحوا الشر فِي زمان عُثْمَان ﷺ وأنكروا عَلَىٰ عُثْمَان جهرة تَمّت الفتنة والقتال والفساد الَّذِي لا يزال الناس فِي آثاره إِلىٰ اليوم حتَّىٰ حصلت الفتنة بين عليّ ومعاوية، وقُتِلَ عُثْمَان بأسباب ذَلِكَ، وقُتِلَ جَمْعٌ كثير من الصحابة وغيرهم بأسباب الإنكار العلني، وذكر العيوب علنًا حتَّىٰ أبغض الناس وليّ أمرهم وقتلوه، نسأل الله العافية» اهـ.

وفي حوار مع فضيلة الشيخ الدكتور صالِح بن فوزان الفوزان حفظه الله (حوار مع عالِمٍ (ص١٦ – ١٨) (سؤال رقم =

عليه النصوص السابقة، وثبت من فعل السلف؛ فهذا أسامة بن زيد ﷺ، فقد قيل له: ألا تدخل عَلَىٰ عُثْمَان فتكلمه، فَقَالَ: «أترون أني لا أكلمه إلَّا أُسمعكم، والله لقد كلَّمته

=

٥) سُئِلَ: بعض الشباب اليوم يفهم قوله تعالىٰ: ﴿وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَآئِمٍ﴾ [المائدة: ٥٤] أنَّهم أولئك الذين يذكرون أخطاء الحكام عَلَىٰ المنابر، وأمام الملأ، وفي الأشرطة المسجلة، ويحصرون الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فِي ذَٰلِكَ أيضًا، نرجو توجيه أولئك الشباب هداهم الله إلىٰ السلوك الصحيح وتوضيح المعنىٰ الصحيح لهذه الآية، وحكم أولئك الذين يتكلمونَ فِي الحكام علنًا؟

الجواب: يقول الله ﷻ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَسَوْفَ يَأْتِى ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ يُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَآئِمٍ﴾ [المائدة: ٥٤]. هذه الآية فِي كل من قَالَ كلمة الحق وجَاهدَ فِي سبيل الله، وأمر بالمعروف ونَهَىٰ عن المنكر طاعة لله تعالىٰ، ولَم يترك النصيحة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والجهاد فِي سبيل الله من أجل الناس أو من خشية الناس، لكن قضية النصيحة والدعوة إلىٰ الله كما قَالَ تعالىٰ: ﴿ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ ۖ وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾ [النحل: ١٢٥]. والله ﷻ قَالَ لِموسىٰ، وهارون لَمَّا أرسلهما إلىٰ فرعون: ﴿فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ﴾ [طه: ٤٤]. وَقَالَ تعالىٰ فِي حق نبينا مُحَمَّد ﷺ: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ۖ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَٱنفَضُّوا۟ مِنْ حَوْلِكَ﴾ [آل عمران: ١٥٩]. فالنصيحة للحكام تكون بالطرق الكفيلة لوصولِها إليهم من غير أن يُصاحبها تشهير، أو يُصاحبها استنفار لعقول السذج والدهماء من الناس، والنصيحة تكون سرًّا بين الناصح وبين ولي الأمر، إمَّا بالمشافهة، وإمَّا بالكتابة له، وإمَّا أن يتصل به ويبين له هذه الأمور، ويكون ذَٰلِكَ بالرفق، ويكون ذَٰلِكَ بالأدب المطلوب، أمَّا الكلام فِي الولاة عَلَىٰ المنابر، وفي المحاضرات العامة، فهذه ليست نصيحة، هذا تشهير، وهذا زرع للفتنة، والعداوة بين الحكام وشعوبِهم، وهذا يترتب عليه أضرار كبيرة، قد يتسلط الولاة عَلَىٰ أهل العلم وعلىٰ الدعاة بسبب هذه الأفعال، فهذه تفرز من الشرور ومن المحاذير أكثر مِمَّا يظن فيها من الخير، فلو رأيت عَلَىٰ شخص عادي ملاحظة أو وقع فِي مُخالفة، ثُمَّ ذهبت إلىٰ الملأ وقلت: فلان عمل كذا وكذا لاعتبر هذا من الفضيحة وليس من النصيحة. وَالنَّبِيّ ﷺ قَالَ: «من ستر مسلمًا ستره الله فِي الدُّنْيَا والآخرة». وَكَان النَّبِي ﷺ إذا أراد أن ينبه عَلَىٰ شَخص لا يَخص قومًا بأعيانِهم، بل يقول: «ما بال أقوام يفعلونَ كذا وكذا»؛ لأن التصريح بالأشخاص يُفسد أكثر مِمَّا يُصلح، بل ربما لا يكون فيه صلاح، بل فيه مضاعفة سيئة عَلَىٰ الفرد وعلىٰ الجماعة، وطريق النصيحة معروف، وأهل النصيحة الذين يقومون بِها لابد أن يكونوا عَلَىٰ مستوىٰ من العلم والمعرفة، والإدراك والمقارنة بين المضار والمصالِح، والنظر فِي العواقب، ربما يكون إنكار المنكر منكرًا كما قَالَ ذَٰلِكَ شيخ الإسلام ﷺ. وذلك إذا أنكر المنكر بطريقة غير شرعية، فإن الإنكار نفسه يكون منكرًا لِمَا يولد من الفساد، وكذلك النصيحة ربما نسميها فضيحة ولا نسميها نصيحة، نسميها تشهيرًا، نسميها إثارة، ونسميها زيادة فتنة إذا جاءت بغير الطريق الشرعي المأمور به» اهـ.

فيما بيني وبينه ما دون أن أفتتح أمرًا لا أحب أن أكون أول من فتحه...»[1]. وهذا عبد الله بن أبي أوفىٰ، فقد أخرج أَحْمَد فِي مسنده[2] قَالَ: ثنا أبو النضر، ثنا الحشرج بن نباتة العبسي، حَدَّثَنَا سعيد بن جمهان، قَالَ: أتيتُ عبد الله بن أبي أوفىٰ وهو محجوب البصرة، فسلمتُ عليه.

قَالَ لِي: من أنت؟ فقلت: أنا سعيد بن جمهان.

قَالَ: فما فَعَلَ والدك؟ قَالَ: قُلْتُ: قَتَلته الأزارقة.

قَالَ: لعن الله الأزارقة، لعن الله الأزارقة، حَدَّثَنَا رَسُول الله ﷺ أنَّهم كلابُ النار.

قَالَ: قلتُ: الأزارقة وحدهم أم الخوارج كلها؟ قَالَ: بل الخوارج كلها.

قَالَ: قُلْتُ: فإن السلطان يظلم الناس ويفعل بِهم. قَالَ: فتناولَ يدي، فغمزها بيده غمزةً شديدة، ثُمَّ قَالَ:

وَيْحك يا بن جمهان، عليك بالسواد الأعظم، عليك بالسواد الأعظم، إن كَانَ السلطان يسمع منك، فائته فِي بيته، فأخبره بِما تعلم، فإن قَبِل منك، وإلا فدعه، فإنك لست بأعلم منه»[3].

الأصل الثالث

الحذر من البدع والمبتدعين

يحذر السلفيون من البدعة والمبتدعين، لأن الرسول ﷺ حذر منها كما في قوله ﷺ: **«وَإِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الْأُمُورِ فَإِنَّهَا ضَلَالَةٌ، فَمَنْ أَدْرَكَ ذَلِكَ مِنْكُمْ فَعَلَيْهِ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ**

---

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِي (٣٢٦٧)، ومسلم (٢٩٨٩)، واللفظ لِمسلم.

(٢) (٤/ ٣٨٢).

(٣) وَأَخْرَجَهُ الحاكم (٣/ ٦٦٠)، والطيالسي (٨٢٢)، وابن أبي عاصم فِي السنة (٩٠٥)، وابن عدي فِي الكامل (٢/ ٤٤١) من طريق حشرج به.

الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ عَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ»[١].

بل الاشتغال عندهم برد البدعة وهتك أستار المبتدعين من الأعمال الصالحة المتعدية، خير من الاشتغال بنوافل العبادات غير المتعدية.

قيل للإمام أحمد بن حنبل رحمه الله: «الرجل يصوم ويصلي ويعتكف أحب إليك أو يتكلم في أهل البدع؟ فقال: إذا صام وصلىٰ واعتكف فإنما هو لنفسه، وإذا تكلم في أهل البدع فإنما هو للمسلمين، هذا أفضل»[٢].

قال أبو المظفر السمعاني رحمه الله: «إنا أُمرنا بالاتباع ونُدبنا إليه، ونُهينا عن الابتداع وزُجرنا عنه، وشعار أهل السنة: اتباعهم للسلف الصالح، وتركهم كل ما هو مبتدع مُحدث» اهـ[٣].

قال قوام السنة الأصبهاني رحمه الله: «وينبغي للمرء أن يَحذر مُحدثات الأمور، فإن كل مُحدثة بدعة، والسنة إنَّما هي التصديق لآثار رسول الله ﷺ وترك معارضتها بـ: كيف، ولِمَ.

والكلام والخصومات فِي الدين والجدال؛ مُحدث، وهو يوقع الشك فِي القلوب، ويَمنع من معرفة الحق والصواب.

وليس العلم بكثرة الرواية وإنَّما هو الاتباع والاستعمال؛ يقتدي بالصحابة والتابعين وإن كان قليل العلم، ومن خالف الصحابة والتابعين فهو ضال وإن كان كثير العلم» اهـ[٤].

ويحذرون من مجالسة أصحاب البدع:

عن الحسن قال: لا تجالس صاحب بدعة فإنه يمرض قلبك[٥].

---

(١) حديث ثابت سبق تخريجه.

(٢) مجموع الفتاوىٰ (٢٨/ ٢٣١).

(٣) الانتصار لأهل الحديث لأبي المظفر السمعاني بواسطة صون المنطق والكلام (ص ١٥٨).

(٤) الحجة فِي بيان المَحجة (٢/ ٤٣٧ – ٤٣٨).

(٥) كتاب فيه ما جاء في البدع لابن وضاح/ تحقيق بدر البدر/ ص١٠٤، وبنحوه ص١١٠.

عن سفيان الثوري قال: «من جالس صاحب بدعة لم يسلم من إحدىٰ ثلاث:

إما أن يكون فتنة لغيره.

وإما أن يقع في قلبه شيء فيزل به فيدخله الله النار.

وإما أن يقول: والله ما أبالي ما تكلموه، وإني واثق بنفسي، فمن أمن الله علىٰ دينه طرفة عين سلبه إياه»[1].

عن ابن عباس رضي الله عنهما **قال:** لا تجالس أهل الأهواء، فإن مجالستهم ممرضة للقلوب»[2].

ولذلك تراهم يحذرون من البدعة، خاصة وأنها بريد الكفر!

قال ابن القيم: «وقال شيخنا: تزوجت الحقيقة الكافرة بالبدعة الفاجرة فتولد بينهما خسران الدنيا والآخرة.

فإن قطع هذه العقبة وخلص منها بنور السنة واعتصم منها بحقيقة المتابعة وما مضىٰ عليه السلف الأخيار من الصحابة والتابعين لهم بإحسان وهيهات أن تسمح الأعصار المتأخرة بواحد من هذا الضرب فإن سمحت به نصب له أهل البدع الحبائل، وبغوه الغوائل، وقالوا: مبتدع محدث.

فإذا وفقه الله لقطع هذه العقبة طلبه علىٰ العقبة الثالثة: وهي عقبة الكبائر فإن ظفر به فيها زينها له وحسنها في عينه وسوف به، وفتح له باب الإرجاء، وقال له: الإيمان هو نفس التصديق فلا تقدح فيه الأعمال وربما أجرىٰ علىٰ لسانه وأذنه كلمة طالما أهلك بها الخلق وهي قوله: لا يضر مع التوحيد ذنب، كما لا ينفع مع الشرك حسنة.

والظفر به في عقبة البدعة أحب إليه، لمناقضتها الدين ودفعها لما بعث الله به رسوله، وصاحبها لا يتوب منها، ولا يرجع عنها، بل يدعو الخلق إليها، ولتضمنها القول علىٰ الله بلا علم، ومعاداة صريح السنة، ومعاداة أهلها، والاجتهاد علىٰ إطفاء

---

(١) كتاب فيه ما جاء في البدع لابن وضاح / تحقيق بدر البدر/ ص١٠٤.

(٢) الشريعة للآجري ص٦٠.

نور السنة، وتولية من عزله الله ورسوله، وعزل من ولاه الله ورسوله، واعتبار ما رده الله ورسوله، ورد ما اعتبره، وموالاة من عاداه، ومعاداة من والاه، وإثبات ما نفاه، ونفي ما أثبته، وتكذيب الصادق، وتصديق الكاذب، ومعارضة الحق بالباطل، وقلب الحقائق بجعل الحق باطلًا والباطل حقًّا، والإلحاد في دين الله، وتعمية الحق علىٰ القلوب، وطلب العوج لصراط الله المستقيم، وفتح باب تبديل الدين جملة» اهـ[1].

ومن هذا الأصل يأتي تحذيرهم من كتب أصحاب البدع والمخالفات، وتحذيرهم من الأخذ عمن عرف ببدعة.

وعقد أبو نصر عبيد الله بن سعيد بن حاتم الوايلي البكري السجزي (ت ٤٤٤هـ) في رسالته إلىٰ أهل زبيد، في الرد علىٰ من أنكر الحرف والصوت، الفصل الحادي عشر في الحذر من الركون إلىٰ كل أحد، والأخذ من كل كتاب؛ لأن التلبيس قد كثر والكذب علىٰ المذاهب قد انتشر، قال فيه: «اعلموا رحمنا وإياكم الله سبحانه، أن هذا الفصل من أولىٰ هذه الفصول بالضبط لعموم البلاء، وما يدخل علىٰ الناس بإهماله، وذلك أن أحوال أهل الزمان قد اضطربت، والمعتمد فيهم قد عز، ومن يبيع دينه بعرض يسير، أو تحببًا إلىٰ من يراه قد كثر، والكذب علىٰ المذاهب قد انتشر فالواجب علىٰ كل مسلم يحب الخلاص أن لا يركن إلىٰ كل أحد ولا يعتمد علىٰ كل كتاب، ولا يسلّم عنانه إلىٰ من أظهر له الموافقة...؛ فمن رام النجاة من هؤلاء، والسلامة من الأهواء فليكن ميزانه الكتاب، والأثر - في كل ما يسمع ويرىٰ؛ فإن كان عالمًا بهما عرضه عليهما - واتباعه للسلف.

ولا يقبل من أحد قولًا إلا طالبه علىٰ صحته بآية محكمة، أو سنة ثابتة، أو قول صحابي من طريق صحيح... ؛ وليحذر تصانيف من تغير حالهم، فإن فيها العقارب وربما تعذّر الترياق» اهـ[2].

---

(١) مدارج السالكين (١/ ٢٢٣).

(٢) انظر بعض القواعد والفوائد السلفية، من رسالة الإمام السجزي إلىٰ أهل زبيد، في الرد علىٰ من أنكر الحرف =

حكم اتباع المنهج السلفي

ومما سبق تعلم أن اتباع المنهج السلفي هو الدين الواجب اتباعه بأمر الله عز وجل وبأمر رسوله ﷺ.

قال الآجري محمد بن الحسين (ت٣٦٠هـ) رحمه الله: «فالمؤمن العاقل يجتهد أن يكون من هذه الملة الناجية باتباعه لكتاب الله تعالىٰ وسنن رسوله ﷺ وسنن أصحابه – رحمة الله عليهم –، وسنن التابعين بعدهم بإحسان، وقول أئمة المسلمين ممن لا يستوحش من ذكرهم، مثل: سفيان الثوري والأوزاعي ومالك بن أنس والشافعي وأحمد بن حنبل وأبي عبيد القاسم بن سلام، ومن كان علىٰ طريقهم من الشيوخ، فما أنكروه أنكرناه، وما قبلوه وقالوا به قبلناه وقلنا به، ونبذنا ما سوىٰ ذلك» اهـ[1].

قال ابن تيمية رحمه الله: «العلم المشروع، والنسك المشروع مأخوذ عن أصحاب رسول الله ﷺ، وأما ما جاء عمن بعدهم فلا ينبغي أن يُجعل أصلًا، وإن كان صاحبه معذورًا، بل مأجورًا لاجتهاد أو تقليد.

فمن بنَىٰ الكلام فِي العلم – الأصول والفروع – علىٰ الكتاب والسنة والآثار المأثورة عن السابقين؛ فقد أصاب طريق النبوة، وكذلك من بنَىٰ الإرادة والعبادة والعمل والسماع المتعلق بأصول الأعمال وفروعها من الأحوال القلبية والأعمال البدنية علىٰ الإيمان والسنة والهدىٰ الذي كان عليه مُحمَّد ﷺ وأصحابه؛ فقد أصاب طريق النبوة؛ وهذه طريق أئمة الهدىٰ» اهـ[2].

فضل اتباع المنهج السلفي

ومن تبع هذا المنهج حصّل من الفضائل الشيء الكثير، ومن ذلك:

=

والصوت، الفائدة ١٦، والعزو إلىٰ ص: ٢٣١ – ٢٣٤.

(١) كتاب الأربعين حديثًا للآجري، تحقيق أخينا الفاضل بدر البدر، أضواء السلف (١٤٢٠هـ).

(٢) مجموع الفتاوىٰ (١٠/ ٣٦٢ – ٣٦٤).

١ - أنه سبيل النجاة من الاختلاف.

٢ - أنه سبيل الفكاك من الافتراق.

٣ - أنه سبيل الهداية من الضلال.

٤ - أن النسبة إليه فيها شرف النسبة إلىٰ الرسول ﷺ.

٥ - أننا باتباعه ننفك من سبل الشيطان.

٦ - أننا باتباعه يرفع المسلمون عن أنفسهم سمة الذل والهوان.

٧ - أن فيه تشخيص الداء والدواء.

٨ - أن فيه تحصيل الشرع جميعه.

٩ - أن به يكون تمام صالح ومكارم الأخلاق.

١٠ - أن به ينجو المسلم من العذاب الأليم من النيران.

١١ - أن به ينال المسلم دخول الجنة.

١٢ - أن به يكون إحياء السنة.

وكل واحدة من هذه الفضائل كفيلة بأن تقضي بوجوب الأخذ بهذا المنهج، من باب ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، بله تأكيده وأهميته.

ومما يجدر التنبيه عليه هنا؛ أنه ليس كل من تسمىٰ بالسلفية أو اعتزىٰ إلىٰ منهج أهل السنة والجماعة، أو انتسب إلىٰ أهل الحديث كان منهم، حتىٰ ينظر في طريقته واتباعه، ويعرض أمره وحاله وقوله علىٰ الكتاب والسنة وما كان عليه الصحابة وتابعيهم بإحسان، فإن وافقه فهو منهم وإن خالفه فليس منهم، ويبعد ويقرب من الصراط المستقيم بحسب كثرة موافقته وكثرة مخالفته!

قال أبو المظفر السمعاني رحمه الله: «إنا أُمرنا بالاتباع ونُدبنا إليه، ونُهينا عن الابتداع وزُجرنا عنه، وشعار أهل السنة: اتباعهم للسلف الصالح، وتركهم كل ما هو مبتدع

مُحدث» اهـ[١].

وما دام الحال كذلك فما هي سمات السلفية؟

بيان ذلك في المقصد التالي:

* * *

(١) الانتصار لأهل الحديث لأبي المظفر السمعاني بواسطة صون المنطق والكلام (ص ١٥٨).

المقصد الثاني
سمات السلفية

للسلفية سمات ومعالم، يُعرف بها السلفي الحقيقي ممن يدّعي ذلك، ومن هذه السمات:

السمة الأولىٰ: محل الولاء والبراء عندهم اتباع الرسول ﷺ.

السمة الثانية: شعارهم الاتباع.

السمة الثالثة: ينتهجون الوسطية في جميع شأنهم.

السمة الرابعة: أنَّهم أهل ائتلاف واتفاق، وثبات واستقرار علىٰ الحق.

السمة الخامسة: أنهم يشتغلون بإقامة الدين بطلب العلم الشرعي وتطبيقه.

وإليك بيانها:

السمة الأولى
محل الولاء والبراء عندهم اتباع الرسول ﷺ

فلا محل عندهم للحزبية، التي تجعل شخصًا، أو مبدأً أو كتابًا - غير القرآن العظيم والسنة النبوية - محلًّا للولاء والبراء.

إذ كل من جعل متبوعه محلًّا للولاء والبراء - غير الرسول ﷺ - فهو من أهل التفرق والاختلاف!

قال ابن تيمية - رحمة الله عليه - في معرض كلام له علىٰ حديث الافتراق: «وأما تعيين هذه الفرق فقد صنف الناس فيهم مصنفات، وذكروهم في كتب المقالات، لكن الجزم بأن هذه الفرقة الموصوفة هي إحدىٰ الثنتين والسبعين لابد له من دليل؛ فإن الله حرم القول بلا علم عمومًا، وحرم القول عليه بلا علم خصوصًا، فقال تعالىٰ: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْيَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن

﴿تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعۡلَمُونَ ﴿٣٣﴾﴾ [الأعراف: ٣٣].

وقال تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ كُلُواْ مِمَّا فِي ٱلۡأَرۡضِ حَلَٰلٗا طَيِّبٗا وَلَا تَتَّبِعُواْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيۡطَٰنِۚ إِنَّهُۥ لَكُمۡ عَدُوّٞ مُّبِينٌ ﴿١٦٨﴾ إِنَّمَا يَأۡمُرُكُم بِٱلسُّوٓءِ وَٱلۡفَحۡشَآءِ وَأَن تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعۡلَمُونَ ﴿١٦٩﴾﴾ [البقرة: ١٦٨، ١٦٩]، وقال تعالىٰ: ﴿وَلَا تَقۡفُ مَا لَيۡسَ لَكَ بِهِۦ عِلۡمٌۚ﴾ [الإسراء: ٣٦].

وأيضًا فكثير من الناس يُخبر عن هذه الفرق بحكم الظن والهوىٰ، فيجعل طائفته والمنتسبة إلَىٰ متبوعه الموالية له هم أهل السنة والجماعة، ويَجعل من خالفها أهل البدع، وهذا ضلال مبين؛ فإن أهل الحق والسنة لا يكون متبوعهم إلا رسول الله ﷺ الذي: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلۡهَوَىٰٓ ﴿٣﴾ إِنۡ هُوَ إِلَّا وَحۡيٞ يُوحَىٰ ﴿٤﴾﴾ [النجم: ٣ - ٤]. فهو الذي يَجب تصديقه فِي كل ما أخبر، وطاعته فِي كل ما أمر، وليست هذه المنْزلة لغيره من الأئمة، بل كل أحد من الناس يؤخذ من قوله ويُترك إلا رسول الله ﷺ؛ فمن جعل شخصًا من الأشخاص - غير رسول الله ﷺ - من أحبه ووافقه كان من أهل السنة والجماعة، ومن خالفه كان من أهل البدعة والفرقة - كما يوجد ذلك فِي الطوائف من أتباع أئمة الكلام فِي الدين وغير ذلك - كان من أهل البدع والضلال والتفرق[1].

---

(١) وهذا يدرجهم فِي حديث الافتراق، فهم من الفرق الهالكة بِخلاف الفرقة الناجية، ويلاحظ أن هذا من باب: نصوص الوعيد، فالفرق المتوعدة بالنار فِي قوله ﷺ: «كلها فِي النار إلا واحدة»، هذا عذابُها، إن شاء الله عذبَها، وإن شاء غفر لَها، كما قال تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ﴾ [النساء: ٤٨].

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله فِي مَجموع الفتاوىٰ (٧/ ٢١٧ - ٢١٨): «ليس فِي الكتاب والسنة: المظهرون للإسلام إلا قسمان: مؤمن أو منافق، فالمنافق فِي الدرك الأسفل من النار، والآخر مؤمن، ثُمَّ قد يكون ناقص الإيْمان فلا يتناوله الاسم المطلق، وقد يكون تام الإيْمان». ثُمَّ قال رحمه الله: «المقصود هنا: أنه لا يجعل أحد بمجرد ذنب يذنبه ولا ببدعة ابتدعها - ولو دعا الناس إليها - كافرًا فِي الباطن، إلا إذا كان منافقًا، فأما من كان فِي قلبه الإيْمان بالرسول وما جاء به، وقد غلط فِي بعض ما تأوله من البدع؛ فهذا ليس بكافر أصلًا، والخوارج كانوا من أظهر الناس بدعة وقتالًا للأمة وتكفيرًا لَها، ولَم يكن فِي الصحابة من يكفرهم لا علي بن أبي طالب ولا غيره، بل حكموا فيهم بِحكمهم فِي المسلمين الظالِمين المعتدين... وكذلك سائر الثنتين والسبعين فرقة، من كان منهم منافقًا فهو كافر فِي الباطن، ومن لَم يكن منافقًا بل كان مؤمنًا بالله ورسوله فِي الباطن لَم يكن كافرًا فِي الباطن، وإن أخطأ =

وبهذا يتبين: أن أحق الناس بأن تكون هي الفرقة الناجية: أهل الحديث والسنة، الذين ليس لهم متبوع يتعصبون له إلا رسول الله ﷺ، وهم أعلم الناس بأقواله وأحواله، وأعظمهم تمييزًا بين صحيحها وسقيمها، وأئمتهم فقهاء فيها، وأهل معرفة بمعانيها واتباعًا لَهَا: تصديقًا وعملًا وحبًّا، وموالاة لِمن والاها ومعاداة لِمن عاداها، الذين يردون المقالات الْمجملة إِلَىٰ ما جاء به من الكتاب والحكمة؛ فلا ينصبون مقالة، ويجعلونها من أصول دينهم وجمل كلامهم، إن لَمْ تكن ثابتة فيما جاء به الرسول، بل يجعلون ما بُعث به الرسول من الكتاب والحكمة هو الأصل الذي يعتقدونه ويعتمدونه» اهـ[1].

السمة الثانية

شعارهم الاتباع

قال أبو مُحَمَّد عبد الله بن أبي زيد القيرواني فِي سياقه للأمور الَّتِي أجْمعت عليها الأمة من أمور الديانة، ومن السنن الَّتِي خلافها بدعة وضلالة: «التسليم للسنن لا تُعارض برأي ولا تُدافع بقياس، وما تأوله منها السلف الصالح تأولناه، وما عملوا به عملناه، وما تركوه تركناه، ويسعنا أن نُمسك عما أمسكوا، ونتبعهم فيما بينوا، ونقتدي بِهم فيما استنبطوه ورأوه فِي الحوادث، ولا نَخرج عن جماعتهم فيما اختلفوا فيه أو في تأويله.

وكل ما قدمنا ذكره فهو قول أهل السنة، وأئمة الناس فِي الفقه والحديث، علىٰ ما بيناه، وكله قول مالك» اهـ[2].

=

التأويل كائنًا ما كان خطؤه؛ وقد يكون فِي بعضهم شعبة من شعب النفاق ولا يكون فيه النفاق الذي يكون صاحبه فِي الدرك الأسفل من النار. ومن قال: إن الثنتين والسبعين فرقة كل واحد منهم يكفر كفرًا ينقل عن الملة؛ فقد خالف الكتاب والسنة وإجماع الصحابة - رضوان الله عليهم أجمعين - بل وإجماع الأئمة الأربعة وغير الأربعة، فليس منهم من كفَّر كل واحد من الثنتين وسبعين فرقة، وإنَّما يكفِّر بعضهم بعضًا ببعض المقالات، كما قد بُسط الكلام عليهم فِي غير هذا الموضع» اهـ.

(١) مجموع الفتاوىٰ (٣/ ٣٤٦ - ٣٤٧).

(٢) الجامع لابن أبي زيد القيرواني (ص ١١٧).

قال أبو عبد الله مُحَمَّد بن عبد الله (ابن أبي زمنين) رَحِمَهُ اللَّهُ: «اعلم - رحمك الله - أن السنة دليل القرآن، وأنَّها لا تُدرَك بالقياس، ولا تؤخذ بالعقول، وإنَّما هي فِي الاتباع للأئمة ولِما مشىٰ عليه جمهور هذه الأمة، وقد ذكر الله تعالىٰ أقوامًا أحسن الثناء عليهم، فقال: ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ ۝١٧ ٱلَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُۥٓ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَىٰهُمُ ٱللَّهُ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمْ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ۝١٨﴾ [الزمر: ١٧ - ١٨]. وأمر عباده فقال: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ۝١٥٣﴾ [الأنعام: ١٥٣]» اهـ[١].

قال أبو المظفر السمعاني رَحِمَهُ اللَّهُ: «إنا أُمرنا بالاتباع ونُدبنا إليه، ونُهينا عن الابتداع وزُجرنا عنه، وشعار أهل السنة: اتباعهم للسلف الصالح، وتركهم كل ما هو مبتدع مُحدث» اهـ[٢].

قال قوام السنة الأصبهاني رَحِمَهُ اللَّهُ: «وينبغي للمرء أن يَحذر مُحدثات الأمور، فإن كل مُحدثة بدعة، والسنة إنَّما هي التصديق لآثار رسول الله ﷺ وترك معارضتها بـ: كيف، ولِمَ.

والكلام والخصومات فِي الدين والجدال؛ مُحدث، وهو يوقع الشك فِي القلوب، ويَمنع من معرفة الحق والصواب.

وليس العلم بكثرة الرواية وإنَّما هو الاتباع والاستعمال؛ يقتدي بالصحابة والتابعين وإن كان قليل العلم، ومن خالف الصحابة والتابعين فهو ضال وإن كان كثير العلم» اهـ[٣].

وقال: «وذلك أنه تبين للناس أمر دينهم فعلينا الاتباع؛ لأن الدين إنَّما جاء من قِبَل الله تعالىٰ، لَم يوضع علىٰ عقول الرجال وآرائهم، قد بيَّن الرسول ﷺ السنة لأمته وأوضحها لأصحابه، فمن خالف أصحاب رسول الله ﷺ فِي شيء من الدين؛ فقد

---

(١) أصول السنة لابن أبي زمنين مع تخريجه رياض الجنة (ص ٣٥).

(٢) الانتصار لأهل الحديث لأبي المظفر السمعاني بواسطة صون المنطق والكلام (ص ١٥٨).

(٣) الحجة فِي بيان المَحجة (٢/ ٤٣٧ - ٤٣٨).

ضل» اهـ[1].

فلا تنظيم لديهم ولا رئيس ولا مرشد ولا متبوع غير الرسول ﷺ.

وهم تبع للعلماء المتبعين للكتاب والسنة على فهم السلف الصالح.

ليس لديهم تنظيم سري.

ولا بيعة داخلية.

ولا لقاءات خفيه.

ولا ترتيب باطني أو نحوه.

ولا يخفون شيئًا عن ولاة الأمر بله عن عامة الناس!

ولا لديهم تنظيمًا هرميًّا.

ولا خلايا.

ولا أجنحة.

بل هم مع ولاة الأمر وعموم المسلمين، على ما جاء في شرع الله تعالى، بالنصيحة ظاهرًا وباطنًا!

وقدوتهم في ذلك ما كان عليه الصحابة رضي الله عنهم.

قال ابن تيمية رحمه الله: «كان أئمة المسلمين مثل مالك، وحماد بن زيد، والثوري، ونحوهم إنما تكلموا بما جاءت به الرسالة وفيه الهدى والشفاء، فمن لم يكن له علم بطريق المسلمين يعتاض عنه بما عند هؤلاء، وهذا سبب ظهور البدع في كل أمة، وهو خفاء سنن المرسلين فيهم، وبذلك يقع الهلاك، ولهذا كانوا يقولون: الاعتصام بالسنة نجاة».

قال مالك رحمه الله: «السنة مثل سفينة نوح من ركبها نجا ومن تخلف عنها هلك».

وهذا حق؛ فإن سفينة نوح إنما ركبها من صدق المرسلين واتبعهم، وإن من لم

(١) الحجة في بيان المحجة (٢/ ٤٤٠).

يركبها فقد كذب المرسلين.

واتباع السنة هو اتباع الرسالة التي جاءت من عند الله؛ فتابعها بـمنـزلة من ركب مع نوح السفينة باطنًا وظاهرًا.

والمتخلف عن اتباع الرسالة بـمنـزلة المتخلف عن اتباع نوح عليه السلام وركوب السفينة معه.

وهكذا إذا تدبر المؤمن سائر مقالات الفلاسفة وغيرهم من الأمم التي فيها ضلال وكفر، وجد القرآن والسنة كاشفان لأحوالـهم، مبينان لحقهم، مميزان بين حق ذلك وباطله.

والصحابة كانوا أعلم الخلق بذلك، كما كانوا أقوم الخلق بجهاد الكفار والمنافقين، كما قال فيهم عبد الله بن مسعود: «من كان منكم مُستَنًّا فليستن بـمن قد مات فإن الحي لا تؤمن عليه الفتنة، أولئك أصحاب محمد كانوا أبر هذه الأمة قلوبًا، وأعمقها علمًا، وأقلها تكلفًا، قوم اختارهم الله لصحبة نبيه وإقامة دينه، فاعرفوا لـهم حقهم، وتـمسكوا بهديهم فإنهم كانوا علىٰ الهدىٰ المستقيم» اهـ[1].

السمة الثالثة

ينتهجون الوسطية في جميع شأنهم

من خصائص الإسلام الوسطية والتوازن[2].

---

(١) مجموع الفتاوىٰ (٤/ ١٣٧).

(٢) انظر: الإسلام مقاصده وخصائصه/ د. محمد العقلة/ ص٥٠. يقول شيخ الإسلام ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ) رحمه الله «الجواب الصحيح» (١/ ٦ - ٨): «قد خص الله تبارك وتعالىٰ محمدًا ﷺ بخصائص ميزه الله بها علىٰ جميع الأنبياء والمرسلين، وجعل له شرعة ومنهاجًا؛ أفضل شرعة، وأكمل منهاج مبين. كما جعل أمته خير أمة أخرجت للناس؛ فهم يوفون سبعين أمة هم خيرها وأكرمها علىٰ الله من جميع الأجناس. هداهم الله بكتابه ورسوله لما اختلفوا فيه من الحق قبلهم. وجعلهم وسطًا عدلًا خيارًا؛ فهم وسط في توحيد الله وأسمائه وصفاته، وفي الإيمان برسله، وكتبه، وشرائع دينه من الأمر والنهي والحلال والحرام؛ فأمرهم بالمعروف ونهاهم عن المنكر، وأحل لهم الطيبات وحرم عليهم الخبائث، لم يحرم عليهم شيئًا من الطيبات كما حرم علىٰ اليهود، ولم يحل لهم شيئًا من الخبائث كما استحلتها النصارىٰ. ولم يضيق عليهم باب الطهارة والنجاسة كما ضيق علىٰ اليهود، ولم يرفع عنهم طهارة الحدث والخبث =

والوسطية من أهم معالم الدين؛ يقول الله تبارك وتعالىٰ: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ۝٧﴾.

ووجه دلالة الآية: أنه سبحانه وصف الصراط المستقيم بأنه غير صراط المغضوب عليهم، وهم اليهود أهل الغلو في الدين، وغير صراط النصارىٰ وهم أهل الغلو في

كما رفعته النصارىٰ، فلا يوجبون الطهارة من الجنابة، ولا الوضوء للصلاة، ولا اجتناب النجاسة في الصلاة، بل يعد كثير من عبادهم مباشرة النجاسات من أنواع القرب والطاعات، حتىٰ يقال في فضائل الراهب: «له أربعون سنة ما مس الماء»! ولهذا تركوا الختان، مع أنه شرع إبراهيم الخليل عليه السلام وأتباعه. واليهود عندهم إذا حاضت عندهم المرأة، لا يواكلونها ولا يشاربونها، ولا يقعدون معها في بيت واحد، والنصارىٰ لا يحرمون وطء الحائض، وكان اليهود لا يرون إزالة النجاسة، بل إذا أصاب ثوب أحدهم قرضه بالمقراض، والنصارىٰ ليس عندهم شيء نجس يحرم أكله، أو تحرم الصلاة معه؛ وكذلك المسلمون وسط في الشريعة فلم يجحدوا شرعه الناسخ لأجل شرعه المنسوخ، كما فعلت اليهود. ولا غيروا شيئًا من شرعه المحكم ولا ابتدعوا شرعًا لم يأذن به الله، كما فعلت النصارىٰ. ولا غلوا في الأنبياء والصالحين كغلو النصارىٰ، ولا بخسوهم حقوقهم كفعل اليهود. ولا جعلوا الخالق سبحانه متصفًا بخصائص المخلوق ونقائضه ومعايبه من الفقر والبخل والعجز كفعل اليهود، ولا المخلوق متصفًا بخصائص الخالق سبحانه التي ليس كمثله فيها شيء كفعل النصارىٰ. ولم يستكبروا عن عبادته كفعل اليهود. ولا أشركوا بعبادته أحدًا كفعل النصارىٰ. وأهل السنة والجماعة في الإسلام كأهل الإسلام في أهل الملل، فهم وسط في باب صفات الله عز وجل بين أهل الجحد والتعطيل وبين أهل التشبيه والتمثيل، يصفون الله بما وصف به نفسه، وبما وصفه به رسله من غير تعطيل ولا تمثيل إثباتًا لصفات الكمال، وتنزيهًا له عن أن يكون له فيها أندادًا وأمثال، إثبات بلا تمثيل وتنزيه بلا تعطيل، كما قال تعالىٰ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ رد علىٰ الممثلة، ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ۝١١﴾ رد علىٰ المعطلة. وقال تعالىٰ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝٤﴾. فالصمد: السيد المستوجب لصفات الكمال. والأحد: الذي ليس له كفو ولا مثال. وهم وسط في باب أفعال الله عز وجل بين المعتزلة المكذبين للقدر، والجبرية النافين لحكمة الله ورحمته وعدله، والمعارضين بالقدر أمر الله ونهيه وثوابه وعقابه. وفي باب الوعد والوعيد بين الوعيدية الذين يقولون بتخليد عصاة المسلمين في النار، وبين المرجئة الذين يجحدون بعض الوعيد وما فضل الله به الأبرار علىٰ الفجار. وهم وسط في أصحاب رسول الله ﷺ بين الغالي في بعضهم الذي يقول بإلهية أو نبوة أو عصمة، والجافي فيهم الذي يكفر بعضهم أو يفسقه وهم خيار هذه الأمة» اهـ.

الرهبانية والتعبد، حتىٰ خرجوا عن حدود الشرع، ليس فقط في العبادة بل حتىٰ في الاعتقاد، يقول تبارك وتعالىٰ: ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لَا تَغۡلُواْ فِي دِينِكُمۡ وَلَا تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡحَقَّۚ إِنَّمَا ٱلۡمَسِيحُ عِيسَى ٱبۡنُ مَرۡيَمَ رَسُولُ ٱللَّهِ وَكَلِمَتُهُۥٓ أَلۡقَىٰهَآ إِلَىٰ مَرۡيَمَ وَرُوحٞ مِّنۡهُۖ فَـَٔامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦۖ وَلَا تَقُولُواْ ثَلَٰثَةٌۚ ٱنتَهُواْ خَيۡرٗا لَّكُمۡۚ إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞۖ سُبۡحَٰنَهُۥٓ أَن يَكُونَ لَهُۥ وَلَدٞۘ لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۗ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَكِيلٗا ۝١٧١﴾ [النساء: ١٧١].

فإذا كان الصراط المستقيم غير صراط اليهود والنصارىٰ، وكان صراط اليهود والنصارىٰ صراط غلو في الدين، دل ذلك علىٰ أن الصراط المستقيم صراط لا غلو فيه، فهو بين طرفين: إفراط وتفريط، وهذا هو معنىٰ الوسطية التي هي منهاج الدين الإسلامي.

وقد جاء **عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: خَطَّ لَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ خَطًّا ثُمَّ قَالَ: «هَذَا سَبِيلُ اللهِ»، ثُمَّ خَطَّ خُطُوطًا عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ شِمَالِهِ، ثُمَّ قَالَ: «هَذِهِ سُبُلٌ مُتَفَرِّقَةٌ عَلَىٰ كُلِّ سَبِيلٍ مِنْهَا شَيْطَانٌ يَدْعُو إِلَيْهِ - ثُمَّ قَرَأَ -:** ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسۡتَقِيمٗا فَٱتَّبِعُوهُۖ وَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمۡ عَن سَبِيلِهِۦۚ﴾»[1].

والصراط المستقيم، يقتضي معنىٰ الوسطية والخيرية، التي بين طرفي التفريط والإفراط.

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قِيلَ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ: أَيُّ الْأَدْيَانِ أَحَبُّ إِلَىٰ اللهِ؟ قَالَ: «الْحَنِيفِيَّةُ السَّمْحَةُ»[2].

---

(١) أخرجه أحمد في المسند (١/ ٤٣٥، ٤٦٥)، وأخرجه الدارمي في سننه في المقدمة، باب في كراهة أخذ الرأي، وابن أبي عاصم في كتاب السنة (١/ ١٣)، وابن حبان (الإحسان) (١/ ١٨٠ - ١٨١ تحت رقم (٦ - ٧)، والحاكم في المستدرك (٢/ ٣١٨).

وأخرجه عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، ابن ماجة في المقدمة، باب اتباع سنة رسول الله ﷺ، حديث رقم (١١)، وابن أبي عاصم في كتاب السنة (١/ ١٣).

والحديث صححه ابن حبان، والحاكم، وحسن إسناده محقق الإحسان، وصححه لغيره الألباني في ظلال الجنة (١/ ١٣).

(٢) أخرجه أحمد في المسند (الرسالة ٤/ ١٧، تحت رقم ٢١٠٧)، والبخاري في الأدب المفرد (صحيح الأدب المفرد ص١٢٢، تحت رقم ٢٤٠/ ٢٨٧)، وعبد بن حميد في مسنده (المنتخب ١/ ٤٩٧، تحت رقم ٥٦٧)، وعلقه =

والحديث نص في أن الإسلام حنيفية سمحة، والسماحة تتنافىٰ مع الغلو والتشدد فيه.

وقال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ **عن أهل السنة والجماعة**: «وكذلك في سائر أبواب السنة، هم وسط، لأنهم متمسكون بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وما اتفق عليه السابقون الأولون من المهاجرين والأنصار، والذين اتبعوهم بإحسان» اهـ[1].

فلا تشديد وغلو لديهم.

ولا ترخص جاف عندهم.

ولا يأتون بعلل توهن الانقياد.

قال ابن قيم الجوزية (ت٧٥١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «والفرق بين الاقتصاد والتقصير: أن الاقتصاد هو التوسط بين طرفي الإفراط والتفريط.

وله طرفان هما ضدان له: تقصير ومجاوزة.

فالمقتصد قد أخذ بالوسط وعدل عن الطرفين قال تعالىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَنفَقُواْ لَمۡ يُسۡرِفُواْ وَلَمۡ يَقۡتُرُواْ وَكَانَ بَيۡنَ ذَٰلِكَ قَوَامٗا ٦٧﴾، وقال تعالىٰ: ﴿وَلَا تَجۡعَلۡ يَدَكَ مَغۡلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبۡسُطۡهَا كُلَّ ٱلۡبَسۡطِ﴾، وقال تعالىٰ: ﴿وَكُلُواْ وَٱشۡرَبُواْ وَلَا تُسۡرِفُوٓاْ﴾.

والدين كله بين هذين الطرفين. بل الإسلام قصد بين الملل. والسنة قصد بين البدع. ودين الله بين الغالي فيه والجافي عنه.

وكذلك الاجتهاد هو بذل الجهد في موافقة الأمر، والغلو مجاوزته وتعديه. وما أمر الله بأمر إلا وللشيطان فيه نزغتان: فإما إلىٰ غلو ومجاوزة؛ وإما إلىٰ تفريط وتقصير.

وهما آفتان لا يخلص منهما في الاعتقاد والقصد والعمل إلا من مشىٰ خلف

=

البخاري في كتاب الإيمان، باب الدين يسر وقول النبي ﷺ: «أحب الدين إلىٰ الله الحنيفية السمحة».

والحديث حسن إسناده ابن حجر في فتح الباري (١/ ٩٤)، وحسنه لغيره الألباني في صحيح الأدب المفرد، وكذا في سلسلة الأحاديث الصحيحة حديث رقم (٨٨١)، وكذا محقق المنتخب، وصححه لغيره محققو المسند.

(١) مجموع الفتاوىٰ (٣/ ٣٧٥).

رسول الله ﷺ، وترك أقوال الناس وآراءهم لما جاء به، لا من ترك ما جاء به لأقوالهم وآرائهم.

وهذان المرضان الخطران قد استوليا علىٰ أكثر بني آدم، ولهذا حذر السلف منهما أشد التحذير، وخوفوا من بلي بأحدهما بالهلاك.

وقد يجتمعان في الشخص الواحد كما هو حال أكثر الخلق يكون مقصرًا مفرطًا في بعض دينه، غاليًا متجاوزًا في بعضه، والمهدي من هداه الله» اهـ[١]

وينبني علىٰ هذه السمة أن السلفيين ينبذون التشدد والتنطع والغلو.

والْغُلُوُّ: هُوَ الْمُبَالَغَة فِي الشَّيْء وَالتَّشْدِيد فِيهِ بِتَجَاوُزِ الْحَدّ، وَفِيهِ مَعْنَىٰ التَّعَمُّق[٢].
يُقَال: غَلَا فِي الشَّيْء يَغْلُو غُلُوًّا وَغَلَا السِّعْر يَغْلُو غَلَاء إِذَا جَاوَزَ الْعَادَة، وَالسَّهْم يَغْلُو غَلْوًا بِفَتْحٍ ثُمَّ سُكُون إِذَا بَلَغَ غَايَة مَا يُرْمَىٰ.

وفي الحديث عن ابْن عَبَّاسٍ، قَالَ لِي رَسُولُ اللهِ ﷺ غَدَاةَ الْعَقَبَةِ وَهُوَ عَلَىٰ رَاحِلَتِهِ: «هَاتِ الْقُطْ لِي» فَلَقَطْتُ لَهُ حَصَيَاتٍ هُنَّ حَصَىٰ الْخَذْفِ فَلَمَّا وَضَعْتُهُنَّ فِي يَدِهِ قَالَ: **«بِأَمْثَالِ هَؤُلَاءِ، وَإِيَّاكُمْ وَالْغُلُوَّ فِي الدِّينِ، فَإِنَّمَا أَهْلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمُ الْغُلُوُّ فِي الدِّينِ»**[٣].

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «يَسِّرُوا وَلَا تُعَسِّرُوا وَبَشِّرُوا وَلَا تُنَفِّرُوا إنما بعثتم ميسرين ولم تبعثوا معسرين»[٤].

---

(١) الروح ص٣٤٧.

(٢) التَّعَمُّق هُوَ بِالْمُهْمَلَةِ وَبِتَشْدِيدِ الْمِيم ثُمَّ قَاف، وَمَعْنَاهُ التَّشْدِيد فِي الْأَمْر حَتَّىٰ يَتَجَاوَز الْحَدّ فِيهِ. فتح الباري (١٣/ ٢٧٨).

(٣) أخرجه أحمد في المسند (الرسالة ٣/ ٣٥١، تحت رقم ١٨٥١)، والنسائي في كتاب مناسك الحج، باب التقاط الحصىٰ، حديث رقم (٣٠٥٧)، وابن ماجه في كتاب المناسك، باب قدر حصىٰ الرمي، حديث رقم (٣٠٢٩)، وابن خزيمة (٤/ ٢٧٤، تحت رقم ٢٨٦٧)، وابن حبان (الإحسان (٩/ ١٨٣، تحت رقم ٣٨٧١)، والحاكم (١/ ٤٦٦).
والحديث صححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم، وصحح إسناده محققو مسند أحمد، ومحقق الإحسان.

(٤) أخرجه البخاري في كتاب العلم باب ما كان النبي ﷺ يتخولهم، حديث رقم (٦٩)، ومسلم في كتاب الجهاد والسير، باب في الأمر بالتيسير وترك التنفير، حديث رقم (١٧٣٤).

عَنْ عَبْدِ اللهِ بن مسعود ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «هَلَكَ الْمُتَنَطِّعُونَ، هلك المتنطعون، هلك المتنطعون»(١).

والمتنطعون هم - كما قال شراح الحديث - الْمُتَعَمِّقُونَ الْغَالُونَ الْمُجَاوِزُونَ الْحُدُود فِي أَقْوَالهِمْ وَأَفْعَالهِمْ.

والحديث ظاهره خبر عن حال المتنطعين، إلا أنه في معنىٰ النهي عن التنطع.

السمة الرابعة

أنَّهم أهل ائتلاف واتفاق، وثبات واستقرار على الحق

فالسلفيون يحرصون علىٰ الجماعة ونبذ الفرقة؛ ولكن الجماعة التي يجتمعون عليها ما كان عليه الرسول ﷺ وأصحابه.

قال أبو المظفر السمعاني ﷺ: «ومِمَّا يدل علىٰ أن أهل الحديث هم علىٰ الحق: أنك لو طالعت جميع كتبهم المصنفة من أولهم إلىٰ آخرهم، قديمهم وحديثهم، مع اختلاف بلدانهم وزمانهم، وتباعد ما بينهم في الديار، وسكون كل واحد منهم قطرًا من الأقطار؛ وجدتَهم في بيان الاعتقاد علىٰ وتيرة واحدة ونَمط واحد، يَجرون فيه علىٰ طريقة لا يَحيدون عنها ولا يَميلون فيها، قولُهم في ذلك واحد، وفعلهم واحد، لا ترىٰ بينهم اختلافًا ولا تفرقًا في شيء ما وإن قل، بل لو جمعت جميع ما جرىٰ علىٰ ألسنتهم ونقلوه عن سلفهم، وجدته كأنه جاء من قلب واحد، وجرىٰ علىٰ لسان واحد، وهل علىٰ الحق دليل أبين من هذا؟ قال الله تعالىٰ: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَـٰفًا كَثِيرًا ﴿٨٢﴾﴾ [النساء: ٨٢].

وقال تعالىٰ: ﴿وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا۟ ۚ وَٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا﴾ [آل عمران: ١٠٣].

---

(١) أخرجه مسلم في كتاب العلم، باب هلك المتنطعون، حديث رقم (٢٦٧٠).

وأما إذا نظرت إِلَىٰ أهل الأهواء والبدع، رأيتهم متفرقين مُختلفين، وشيعًا وأحزابًا، لا تكاد تَجد اثنين منهم علىٰ طريقة واحدة فِي الاعتقاد، يُبَدع بعضهم بعضًا، بل يترقون إِلَىٰ التكفير، يكفِّر الابن أباه، والرجل أخاه، والجار جاره، تراهم أبدًا فِي تنازع وتباغض واختلاف، تنقضي أعمارهم ولَمَا تتفق كلماتُهم، تَحسبهم جميعًا وقلوبُهم شتَّىٰ؛ ذلك بأنَّهم قوم لا يعقلون.

أوَما سمعت أن المعتزلة - مع اجتماعهم فِي هذا اللقب - يكفِّر البغداديون منهم البصريين، والبصريون منهم البغداديين، ويكفِّر أصحاب أبِي علي الجبائي ابنه أبا هاشم، وأصحاب أبِي هاشم يكفِّرون أباه أبا علي؟!

وكذلك سائر رءوسهم وأرباب المقالات منهم إذا تدبرت أقوالَهم رأيتهم متفرقين، يكفِّر بعضهم بعضًا، ويتبرأ بعضهم من بعض.

وكذلك الخوارج والروافض فيما بينهم وسائر المبتدعة بِمثابتهم، وهل علىٰ الباطل دليل أظهر من هذا؟ قال تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍۚ إِنَّمَآ أَمْرُهُمْ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [الأنعام: ١٥٩].

وكان السبب فِي اتفاق أهل الحديث: أنَّهم أخذوا الدين من الكتاب والسنة، وطريق النقل؛ فأورثهم الاتفاق والائتلاف، وأهل البدعة أخذوا الدين من المعقولات والآراء؛ فأورثهم الافتراق والاختلاف، فإن النقل والرواية من الثقات والمتقنين قَلَّمَا يَختلف، وإن اختلف فِي لفظ أو كلمة؛ فذلك اختلاف لا يضر الدين ولا يقدح فيه، وأما دلائل العقل فقلما يتفق، بل عقل كل واحد يرىٰ صاحبه غير ما يرىٰ الآخر، وهذا بيِّن والحمد الله، وبِهذا يظهر مفارقة الاختلاف فِي مذاهب الفروع اختلاف العقائد فِي الأصول.

فإنا وجدنا أصحاب رسول الله ﷺ ورضي عنهم من بعده، اختلفوا فِي أحكام الدين، فلم يفترقوا ولَم يصيروا شيعًا؛ لأنَّهم لَم يفارقوا الدين، ونظروا فيما أذن لَهم [من اجتهاد إِلَىٰ الرأي والاستنباط من الكتاب والسنة فيما لَم يجدوا فيه نصًّا]؛ فاختلفت

أقوالهم وآراؤهم فِي مسائل كثيرة مثل مسألة: الجد، والمشركة، وذوي الأرحام، ومسألة الحرام فِي أمهات الأولاد، وغير ذلك مِمَّا يكثر تعداده من مسائل البيوع والنكاح والطلاق، وكذلك فِي مسائل كثيرة من باب الطهارة، وهيئات الصلاة، وسائر العبادات، فصاروا باختلافهم فِي هذه الأشياء مَحمودين، وكان هذا النوع من الاختلاف رحمة من الله لِهذه الأمة؛ حيث أيدهم باليقين، ثُمَّ وسع العلماء النظر فيما لَم يَجدوا حكمه فِي التنْزيل والسنة، فكانوا مع هذا الاختلاف أهل مودة ونصح، وبقيت بينهم أخوة الإسلام، ولَم ينقطع عنهم نظام الألفة.

فلما حدثت هذه الأهواء المردية الداعية صاحبها إِلَىٰ النار؛ ظهرت العداوة وتباينوا وصاروا أحزابًا، فانقطعت الأخوة فِي الدين وسقطت الألفة، فهذا يدل علىٰ أن هذا التباين والفرقة إنَّما حدثت من المسائل المُحدثة الَّتِي ابتدعها الشيطان، فألقاها علىٰ أفواه أوليائه، ليختلفوا ويرمي بعضهم بعضًا بالكفر.

فكل مسألة حدثت فِي الإسلام فخاض فيها الناس، فتفرقوا واختلفوا فلم يورث ذلك الاختلاف بينهم عداوة ولا بغضًا، ولا تفرقًا بينهم، وبقيت الألفة والنصيحة والمودة والرحمة والشفقة؛ علمنا أن ذلك من مسائل الإسلام، يَحل النظر فيها، والأخذ بقول من تلك الأقوال، لا يوجب تبديعًا ولا تكفيرًا؛ كما ظهر مثل هذا الاختلاف بين الصحابة والتابعين، مع بقاء الألفة والمودة، وكل مسألة حدثت فاختلفوا فيها فأورث اختلافهم فِي ذلك التولِّي والإعراض والتدابر والتقاطع، وربَّما ارتقىٰ إِلَىٰ التكفير؛ علمت أن ذلك ليس من أمر الدين فِي شيء، بل يَجب علىٰ كل ذي عقل أن يَجتنبها ويعرض عن الخوض فيها؛ لأن الله شرط تَمسكنا بالإسلام أنَّا نصبح فِي ذلك إخوانًا؛ فقال: ﴿وَٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا﴾ [آل عمران: ١٠٣]» اهـ[1].

---

(١) الانتصار لأهل الحديث بواسطة صون المنطق والكلام (ص ١٦٥ - ١٦٩)، وقارن بـ«الاعتصام» (٢/ ٢٣١ - ٢٣٣)، =

وقال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «إنك تجد أهل الكلام أكثر الناس انتقالًا من قول إلىٰ قول، وجزمًا بالقول فِي موضع، وجزمًا بنقيضه وتكفير قائله فِي موضع آخر، وهذا دليل عدم اليقين؛ فإن الإيمان كما قال قيصر لَمَّا سأل أبا سفيان عمن أسلم مع النَّبِي ﷺ: «هل يرجع أحد منهم عن دينه سخطة له بعد أن يدخل فيه؟ قال: لا. قال: وكذلك الإيمان إذا خالط بشاشته القلوب لا يسخطه أحد»[1].

ولِهذا قال بعض السلف - عمر بن عبد العزيز أو غيره -: «من جعل دينه غرضًا للخصومات؛ أكثر التنقل».

وأما أهل السنة والحديث فما يُعلم أحد من علمائهم ولا صالح عامتهم رجع قط عن قوله واعتقاده، بل هم أعظم الناس صبرًا علىٰ ذلك، وإن امتُحنوا بأنواع المِحن، وفُتنوا بأنواع الفتن، وهذه حال الأنبياء وأتباعهم من المتقدمين، كأهل الأخدود ونَحوهم، وكسلف هذه الأمة والصحابة والتابعين، وغيرهم من الأئمة، حتَّىٰ كان مالك رَحِمَهُ اللَّهُ يقول: «لا تغبطوا أحدًا لَم يصبه فِي هذا الأمر بلاء». يقول: إن الله لابد أن يبتلي المؤمن، فإن صبر رفع درجته، كما قال تعالىٰ: ﴿الٓمٓ ۝١ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتۡرَكُوٓاْ أَن يَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا وَهُمۡ لَا يُفۡتَنُونَ ۝٢ وَلَقَدۡ فَتَنَّا ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡۖ فَلَيَعۡلَمَنَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ صَدَقُواْ وَلَيَعۡلَمَنَّ ٱلۡكَٰذِبِينَ ۝٣﴾ [العنكبوت: ١ - ٣].

وقال تعالىٰ: ﴿وَجَعَلۡنَا مِنۡهُمۡ أَئِمَّةٗ يَهۡدُونَ بِأَمۡرِنَا لَمَّا صَبَرُواْۖ وَكَانُواْ بِـَٔايَٰتِنَا يُوقِنُونَ ۝٢٤﴾. [السجدة: ٢٤]

=

فقد لَخص جملة هذا الفصل، ولكنه لَمْ ينسبه إلىٰ أبي المظفر السمعاني، بل قال: «قال بعض العلماء» ثُمَّ ساقه ملخصًا مقاصده.

(١) حديث صحيح عن عبد الله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أخرجه البخاري فِي مواضع منها فِي كتاب بدء الوحي فِي سياق طويل، تحت رقم (٧)، وأخرجه فِي كتاب الإيمان، باب سؤال جبريل للنبي ﷺ عن الإيمان والإسلام والإحسان...، تحت رقم (٥١) مُختصرًا، ولفظه: عن عبد الله بن عباس قال: أخبرني أبو سفيان بن حرب أن هرقل قال له: سألتك هل يزيدون أم ينقصون، فزعمت أنَّهم يزيدون، وكذلك الإيمان حتَّىٰ يتم، وسألتك هل يرتد أحد سخطة لدينه بعد أن يدخل فيه، فزعمت أن لا، وكذلك الإيمان حين تُخالط بشاشته القلوب لا يسخطه أحد.

وقال تعالىٰ: ﴿وَٱلْعَصْرِ ۝ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ۝ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلْحَقِّ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلصَّبْرِ ۝﴾ [سورة العصر].

ومن صبر من أهل الأهواء علىٰ قوله، فذاك لِما فيه من الحق؛ إذ لابد فِي كل بدعة عليها طائفة كبيرة من الناس أن يكون فيها من الحق الذي جاء به الرسول ﷺ ويوافق عليه أهل السنة والحديث ما يوجب قبولَها؛ إذ الباطل المَحض لا يُقبل بِحال.

وبالجملة: فالثبات والاستقرار فِي أهل الحديث والسنة أضعاف أضعاف أضعاف ما هو عند أهل الكلام والفلسفة، بل المتفلسف أعظم اضطرابًا وحيرة فِي أمره من المتكلم؛ لأن عند المتكلم من الحق الذي تلقاه عن الأنبياء ما ليس عند المتفلسف، ولِهذا تَجد أبا الحسين البصري وأمثاله أثبت من مثل ابن سينا وأمثاله.

وأيضًا تَجد أهل الفلسفة والكلام أعظم الناس افتراقًا واختلافًا مع دعوىٰ كل منهم أن الذي يقوله حق مقطوع به، قام عليه البرهان، وأهل السنة والحديث أعظم الناس اتفاقًا وائتلافًا، وكل من كان من الطوائف إليهم أقرب كان إِلَىٰ الاتفاق والائتلاف أقرب، فالمعتزلة أكثر اتفاقًا وائتلافًا من المتفلسفة؛ إذ للفلاسفة فِي الإلَهيات والمعاد والنبوات، بل وفِي الطبيعيات والرياضيات وصفات الأفلاك من الأقوال ما لا يُحصيه إلا ذو الجلال.

وقد ذكر من جَمع مقالات الأوائل، مثل أبي الحسن الأشعري فِي كتاب «المقالات»، ومثل القاضي أبي بكر فِي كتاب «الدقائق من مقالاتِهم»، بقدر ما يذكره الفارابي وابن سينا وأمثالهما أضعافًا مضاعفة...» اهـ[1].

فلا يكون لديهم الاختلاف المذموم الذي هو سمة الضعف، ولا يسلم المرء منه إلا بطاعة الله وطاعة الرسول، قال تعالىٰ: ﴿وَأَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَا تَنَٰزَعُوا۟ فَتَفْشَلُوا۟ وَتَذْهَبَ

(١) نقض المنطق (ص ٤٢ - ٤٤).

رِيحُكُمْ وَٱصْبِرُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿٤٦﴾ [الأنفال: ٤٦]. ففي اتباع السنة والأخذ بها، وفهمها علىٰ ما كان عليه السلف الصالح طاعة لله ورسوله ﷺ وذلك سبيل النجاة من الاختلاف المذموم.

أخرج الترمذي في سننه في كتاب العلم، باب ما جاء في الأخذ بالسنة واجتناب البدع، وأبو داود في كتاب السنة من سننه، باب ما جاء في لزوم السنة، عن العرباض بن سارية قال: وعظنا رسول الله ﷺ - يومًا بعد صلاة الغداة - موعظة بليغة، ذرفت منها العيون، ووجلت منها القلوب، فقال رجل: إن هذه موعظة مودع، فماذا تعهد إلينا يا رسول الله؟ قال: **«أوصيكم بتقوىٰ الله، والسمع والطاعة، وإن عبدٌ حبشي، فإنه من يعش منكم يرىٰ اختلافًا كثيرًا، وإياكم ومحدثات الأمور، فإنها ضلالة، فمن أدرك ذلك منكم فعليه بسنتي، وسنة الخلفاء الراشدين المهديين، عضوا عليها بالنواجذ»**.

وفي لفظ ابن ماجه قال: فقال رسول الله ﷺ: **«قد تركتكم علىٰ البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها بعدي إلا هالك، من يعش منكم فسيرىٰ اختلافًا كثيرًا، فعليكم ما عرفتم من سنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين، عضوا عليها بالنواجذ، وعليكم بالطاعة وإن عبدًا حبشيًّا، فإنما المؤمنون كالجمل الأنف حيثما قيد انقاد»**[1].

هذه الوصية من الرسول ﷺ من جوامع الكلم لا يخرج عنها شيء، وهي أصل عظيم من أصول الدين؛ وذلك أن حياة الناس تحوطها العلاقات؛ فهي إمّا علاقة للعبد مع ربه، وإما علاقة للعبد مع مجتمعه، وإمّا علاقة مع نفسه.

وبيَّن الحديث أمر العلاقة مع الله في قوله ﷺ: «أوصيكم بتقوىٰ الله».

وأمر العلاقة مع المجتمع في قوله: «والسَّمع والطَّاعة وإن عبدٌ حبشيٌّ، فإنه من يعش منكم يرىٰ اختلافًا كثيرًا، وإيَّاكم ومحدثات الأمور فإنها ضلالة، فمن أدرك ذلك

---

(١) حديث ثابت سبق تخريجه.

منكم فعليه بسُنَّتي وسُنَّة الخلفاءِ الرَّاشدين المهديِّين، عضُّوا عليها بالنَّواجذ».

وأمر العلاقة مع النفس بيِّنه في الوصية بالتقوىٰ والتمسك بالسنة.

وتدلنا هذه الوصية علىٰ فضل اتباع سنة الرسول ﷺ.

وفي الحديث إخبار عن أمر سيكون، ما هو هذا الأمر؟!

أخبر أنه سيكون اختلاف كثير بين المسلمين، عما كان عليه الحال في زمنه ﷺ: **«من يعش منكم فسيرىٰ اختلافًا كثيرًا».**

ما النجاة؟ ما الفكاك؟ كيف الخلاص؟

قال: «فعليكم بسنتي، وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي، عضوا عليها بالنواجذ».

فباتباع ما كان عليه الرسول ﷺ وما كان عليه أصحابه، تعصم نفسك عن الاختلاف المذموم.

تعصم نفسك عن الدخول في أمور الاختلاف والفرقة التي ذمها الإسلام.

السمة الخامسة

أنهم يشتغلون بإقامة الدين بطلب العلم الشرعي وتطبيقه

والعلم عندهم هو اتباع الآثار؛ فهم يجمعون الآيات والأحاديث والآثار الوردة عن الصحابة ويتفقهون فيها، ويتبعون كلام السلف، ولا يُحدِثُون من الأقاويل في فهم النصوص ما يخرجون به عن كلام الصحابة ﷺ.

قال ابن تيمية رحمه الله: «العلم المشروع، والنسك المشروع مأخوذ عن أصحاب رسول الله ﷺ، وأمّا ما جاء عمن بعدهم فلا ينبغي أن يجعل أصلًا، وإن كان صاحبه معذورًا، بل مأجورًا لاجتهاد أو تقليد.

فمن بنىٰ الكلام في العلم: الأصول والفروع، علىٰ الكتاب والسنة والآثار المأثورة عن السابقين فقد أصاب طريق النبوة. وكذلك من بنىٰ الإرادة والعبادة والعمل

والسماع المتعلق بأصول الأعمال وفروعها من الأحوال القلبية والأعمال البدنية علىٰ الإيمان والسنة والهدي الذي كان عليه محمد ﷺ وأصحابه فقد أصاب طريق النبوة، وهذه طريق أئمة الهدىٰ.

تجد الإمام أحمد إذا ذكر أصول السنة قال: هي التمسك بما كان عليه أصحاب رسول الله ﷺ. وكَتَبَ كُتب التفسير المأثور عن النبي ﷺ والصحابة والتابعين. وكتب الحديث والآثار المأثورة عن النبي ﷺ والصحابة والتابعين. وعلىٰ ذلك يعتمد في أصوله العلمية وفروعه، حتىٰ قال في رسالته إلىٰ خليفة وقته: المتوكل: «لا أحب الكلام في شيء من ذلك إلا ما كان في كتاب الله، أو في حديث عن رسول الله ﷺ أو الصحابة أو التابعين، فأمّا غير ذلك فالكلام فيه غير محمود».

وكذلك في الزهد والرقاق والأحوال؛ فإنه اعتمد في كتاب الزهد علىٰ المأثور عن الأنبياء صلوات الله عليهم، من آدم إلىٰ محمد، ثم علىٰ طريق الصحابة والتابعين، ولم يذكر من بعدهم.

وكذلك وصفه لآخذ العلم: أن يكتب «ما جاء عن النبي ﷺ ثم عن الصحابة ثم عن التابعين». وفي رواية أخرىٰ: «ثم أنت في التابعين مخير».» اهـ[1].

ولا شك أن معرفة أقوال السلف من الصحابة والتابعين وأعمالهم وإجماعهم بل حتىٰ اختلافهم، أنفع من معرفة أقوال المتأخرين وأعمالهم[2].

وأنت إذا تأملت تَجد كل طوائف وفرق الأمة المُحمدية تزعم لنفسها أنَّها علىٰ الكتاب والسنة، والفرقان بين هذه الفرق والطوائف: أن ينظر أيها علىٰ ما كان عليه الرسول ﷺ وأصحابه، فيتمسك بِها؛ إذ هي الفرقة الناَجية والطائفة المنصورة، وهي الجماعة، وهي سبيل المؤمنين.

---

(١) مجموع الفتاوىٰ (١٠/ ٣٦٢ - ٣٦٤).

(٢) قرر هذا ابن تيمية في مجموع الفتاوىٰ (١٣/ ٢٣ - ٢٧).

قال الله تبارك وتعالىٰ: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا ١١٥﴾ [النساء: ١١٥].

وقد ذكر الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ فِي كتاب «الرسالة القديمة» بعد ذكر الصحابة والثناء عليهم بِما هم أهله: «وهم فوقنا في كل علم واجتهاد، وورع وعقل، وأمر استُدرك به علم واستنبط به، وآراؤهم لنا أحمد وأولىٰ بنا من آرائنا عندنا لأنفسنا، والله أعلم، ومن أدركنا مِمن أرضىٰ أو حكي لنا عنه ببلدنا؛ صاروا فيما لَمْ يعلموا لرسول الله فيه سنة إلىٰ قولِهم؛ إن اجتمعوا، وقول بعضهم؛ إن تفرقوا؛ فهكذا نقول: إذا اجتمعوا أخذنا باجتماعهم، وإن قال واحدهم ولَم يُخالفه غيره أخذنا بقوله، فإن اختلفوا أخذنا بقول بعضهم، ولَم نَخرج من أقاويلهم كلهم» اهـ[١].

وهذا النهج سبيل سلكه أئمة الدين، وشريعة وردها المهديون السالكون الصراط المستقيم؛ وهذا هو العلم الصريح الصحيح.

ولله در القائل:

العلم قال الله قال رسوله	**قال الصحابة ليس خُلْف فيه**
ما العلم نصبك للخلاف سفاهة	**بين الرسول وبين رأي سفيه**
كلا ولا نصب الخلاف جهالة	**بين النصوص وبين رأي فقيه**
كلا ولا رد النصوص تعمدًا	**حذرًا من التجسيم والتشبيه**

* **قال الأوزاعي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «العلم: ما جاء به أصحاب مُحمَّد ﷺ، فما كان غير ذلك فليس بعلم»[٢].

* وقد كان الزهري رَحِمَهُ ٱللَّهُ يكتب كلام التابعين، وخالفه صالح بن كيسان ثُمَّ ندم

---

(١) المدخل إلىٰ السنن الكبرىٰ (ص ١١٠).

(٢) أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (٢/ ٢٩).

علىٰ تركه ذلك[١].

وعلىٰ هذا سار أبو حنيفة النعمان رحمه الله.

* **قال ابن المبارك** رحمه الله: سَمعت أبا حنيفة رحمه الله يقول: «إذا جاء عن النَّبِي ﷺ فعلىٰ الرأس والعين، وإذا جاء عن أصحاب النَّبِي ﷺ نَختار من أقوالِهم، وإذا جاء عن التابعين زاحمناهم»[٢].

وسار عليه مالك بن أنس الأصبحي إمام دار الهجرة - رحمه الله ورضي الله عنه وأرضاه -.

* **قال مالك - وقد ذكر له كتابه الموطأ -**: «فيه حديث رسول الله ﷺ، وقول الصحابة والتابعين ورأيهم، وقد تكلمت برأيي علىٰ الاجتهاد، وعلىٰ ما أدركت عليه أهل العلم ببلدنا، ولَم أخرج عن جملتهم إلَىٰ غيره» اهـ[٣].

وسبيل التزمه الشافعي رحمه الله.

* **قال الشافعي** رحمه الله: «العلم طبقات:

الأولىٰ: الكتاب والسنة؛ إذا ثبتت السنة.

ثُمَّ الثانية: الإجماع فيما ليس فيه كتاب ولا سنة.

والثالثة: أن يقول بعض أصحاب النَّبِي ﷺ ولا نعلم له مُخالفًا منهم.

والرابعة: اختلاف أصحاب النَّبِي - ﷺ ورضي عنهم -.

والخامسة: القياس علىٰ بعض هذه الطبقات.

ولا يُصَار إلَىٰ شيء غير الكتاب والسنة وهما موجودان، وإنَّما يؤخذ العلم من

---

(١) أخرجه الخطيب البغدادي في تقييد العلم (ص ١٠٦، ١٠٧)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (١/ ٧٦، ٧٧) بواسطة تعليق: الأخ محمد ناصر العجمي علىٰ بيان فضل علم السلف (ص ٦٩).

(٢) أخبار أبي حنيفة للصيمري (ص ١٠) عن أبي يوسف عن أبي حنيفة، إيقاظ همم أولي الأبصار (ص ٧٠).

(٣) ترتيب المدارك (١/ ١٩٣).

أعلىٰ»[١].

وهو نَهج أحمد بن مُحمَّد بن حنبل رَحِمَهُ اللَّهُ.

* **قال أحمد بن مُحمَّد بن حنبل**: «إذا كان فِي المسألة عن النَّبي ﷺ حديث؛ لَم نأخذ فيها بقول أحد من الصحابة ولا من بعدهم خلافه.

وإذا كان فِي المسألة عن أصحاب رسول الله ﷺ قول مُختلف، نَختار من أقاويلهم ولَم نَخرج عن أقاويلهم إلَىٰ قول غيرهم.

وإذا لَم يكن فيها عن النَّبي ﷺ ولا عن الصحابة قول؛ نَختار من أقوال التابعين...»[٢].

* **وقال مُحمَّد بن الحسن**: «ومن كان عالِمًا بالكتاب والسنة، وبقول أصحاب رسول الله ﷺ وبِما استحسن فقهاء المسلمين؛ وسعه أن يَجتهد برأيه فيما ابتلي به، ويقضي به ويُمضيه فِي صلاته وصيامه وحجه وجميع ما أُمر به ونُهي عنه، فإذا اجتهد ونظر وقاس علىٰ ما أشبه ولَم يأل وسعه العمل بذلك، وإن أخطأ الذي ينبغي أن يقول به»[٣].

* **وقال مُحمَّد بن الحسن أيضًا**: «العلم علىٰ أربعة أوجه:

ما كان فِي كتاب الله الناطق، وما أشبهه. وما كان فِي سنة رسول الله ﷺ المأثورة، وما أشبهها.

وما كان فيما أجمع عليه الصحابة - رحمهم الله - وما أشبهه.

وكذلك ما اختلفوا فيه لا يَخرج عن جميعه؛ فإن أوقع الاختيار فيه علىٰ قول فهو علم تقيس عليه وما أشبهه.

وما استحسنه عامة فقهاء المسلمين وما أشبهه، وكان نظيرًا له.

---

(١) المدخل إلَىٰ السنن الكبرىٰ (ص ١١٠).

(٢) المسودة (ص ٢٧٦).

(٣) أخرجه ابن عبد البر فِي جامع بيان العلم وفضله (٢/ ٦١).

قال: ولا يَخرج العلم عن هذه الوجوه الأربعة» اهـ[١].

قلت: اتفقت كلمتهم - رحمة الله عليهم - علىٰ هذا النهج؛ فمن خرج عنه خرج عن سبيل المؤمنين، والله الموفق.

قال ابن تيمية رحمه الله: «من فسر القرآن أو الحديث وتأوله علىٰ غير التفسير المعروف عن الصحابة والتابعين؛ فهو مفتر علىٰ الله، ملحد فِي آيات الله، مُحرف للكلم عن مواضعه، وهذا فتح لباب الزندقة والإلحاد، وهو معلوم البطلان بالاضطرار من دين الإسلام» اهـ[٢].

فليس لأحد أن يتأول الآية أو الحديث علىٰ معنًىٰ يُخالف مُخالفة تضاد المَعنَىٰ الذي فسره به صحابة الرسول رضي الله عنهم.

قال ابن رجب رحمه الله: «وفِي زماننا - قلت: وفِي زماننا أوكد - يتعين كتابة كلام أئمة السلف المقتدىٰ بِهم إلَىٰ زمن الشافعي وأحمد وإسحاق وأبي عبيد، وليكن الإنسان علىٰ حذر مِمَّا حدث بعدهم؛ فإنه حدث بعدهم حوادث كثيرة، وحدث من انتسب إلَىٰ متابعة السنة والحديث من الظاهرية ونَحوهم، وهو أشد مُخالفة لَهَا لشذوذه عن الأئمة، وانفراده عنهم بفهم يفهمه، أو يأخذ ما لَم يأخذ به الأئمة من قبله»[٣].

ومن أجل هذا الأصل - وهو فهم القرآن العظيم والسنة النبوية علىٰ ضوء فهم الصحابة رضي الله عنهم - ترىٰ أهل السنة والجماعة، أهل الحديث، لا يَخوضون فِي تفسير القرآن العظيم، وبيان معاني الحديث بِمجرد اللغة والرأي والمعقول؛ بل ينظرون فِي الآثار، ويَجمعون ما جاء عن السلف فِي مصنفاتِهم، ويبنون عليه فقههم واجتهادهم، وعلىٰ خلافهم أهل البدع والأهواء.

---

(١) أخرجه ابن عبد البر فِي جامع بيان العلم وفضله (٢/ ٢٦).

(٢) مَجموع الفتاوىٰ (١٣/ ٢٤٣).

(٣) بيان فضل علم السلف (ص ٦٩).

قال ابن تيمية رحمه الله: «وقد عدلت المرجئة فِي هذا الأصل - يعنِي: الإيمان - عن بيان الكتاب والسنة وأقوال الصحابة والتابعين لَهم بإحسان، واعتمدوا علىٰ رأيهم، وعلىٰ ما تأولوه بفهمهم اللغة، وهذه طريقة أهل البدع؛ ولِهذا كان الإمام أحمد يقول: أكثر ما يُخطئ الناس من جهة التأويل والقياس.

ولِهذا نَجد المعتزلة والمرجئة والرافضة وغيرهم من أهل البدع يفسرون القرآن برأيهم ومعقولِهم، وما تأولوه من اللغة؛ ولِهذا تَجدهم لا يعتمدون علىٰ أحاديث النَّبِي ﷺ والصحابة والتابعين وأئمة المسلمين، فلا يعتمدون لا علىٰ السنة ولا علىٰ إجماع السلف وآثارهم، وإنَّما يعتمدون علىٰ العقل واللغة.

ونَجدهم لا يعتمدون علىٰ كتب التفسير المأثورة والحديث وآثار السلف، وإنَّما يعتمدون علىٰ كتب الأدب وكتب الكلام الَّتِي وضعها رءوسهم، وهذه طريقة الملاحدة أيضًا، إنَّما يأخذون ما فِي كتب الفلسفة وكتب الأدب واللغة، وأما كتب القرآن والحديث والآثار؛ فلا يلتفتون إليها.

هؤلاء يعرضون عن نصوص الأنبياء؛ إذ هي عندهم لا تفيد العلم.

وأولئك يتأولون القرآن برأيهم وفهمهم بلا آثار عن النَّبِي ﷺ وأصحابه.

وقد ذكرنا كلام أحمد وغيره فِي إنكار هذا وجعله طريقة أهل البدع» اهـ[١].

قلت: قال أحمد ابن حنبل رحمه الله: «إياك أن تتكلم فِي مسألة ليس لك فيها إمام»[٢].

وهجر الأحاديث والآثار السلفية، واعتماد مُجرد اللغة والعقل فِي فهم القرآن والحديث؛ طريق ركبه فِي هذا القرن أهل الاستشراق، فإن أحوجهم البحث إلَىٰ خبر نقلوه من كتب الجاحظ، أو من كتاب «الأغاني»، أو من «العقد الفريد»، فإن ضاق عليهم النقل؛ قالوا: هذا مقتضىٰ العقل!!

---

(١) الإيمان (ص ١١٤).

(٢) نقله فِي مجموع الفتاوىٰ (٢١/ ٢٩١). وأسندها ابن الجوزي فِي مناقب الإمام أحمد بن حنبل (ص ١٧٨)

فالمسلم الذي يتبع ما كان عليه النَّبِي ﷺ وأصحابه؛ يقيد فقهه وفهمه للقرآن العظيم والسنة النبوية بفقه الصحابة ﷺ لا يَخرج عنهم، فإن بدا له اجتهاد أو نظر فِي مسألة نظر هل له سلف فيها يأتم به وإلا ترك؛ إذ كل خير فِي اتباع من سلف، وكل شر فِي ابتداع من خلف؛ وعليكم بالأمر العتيق.

قال ابن حجر رحمه الله: «قال الأوزاعي: العلم ما جاء عن أصحاب رسول الله ﷺ، وما لَم يَجئ عنهم فليس بعلم.

وأخرج أبو عبيد، ويعقوب بن شيبة، عن ابن مسعود، قال: لا يزال الناس مشتملين بِخير ما أتاهم العلم من أصحاب مُحَمَّد ﷺ وأكابرهم، فإذا أتاهم العلم من قِبَل أصاغرهم وتفرقت أهواؤهم هلكوا.

وقال أبو عبيدة: معناه: أن كل ما جاء عن الصحابة وكبار التابعين لَهم بإحسان هو العلم الموروث، وما أحدثه من جاء بعدهم هو المذموم.

وكان السلف يفرقون بين العلم والرأي؛ فيقولون للسنة: علم، ولِما عداها رأي.

وعن أحمد: يؤخذ العلم عن النَّبِي ﷺ ثُمَّ عن الصحابة، فإن لَم يكن فهو عن التابعين مُخير.

وعنه: ما جاء عن الخلفاء الراشدين فهو من السنة، وما جاء عن غيرهم من الصحابة فمن قال: إنه سنة لَم أدفعه».

وعن ابن المبارك: ليكن المعتمد عليه الأثر، وخذوا من الرأي ما يفسر لكم الخبر.

والحاصل: أن الرأي إن كان مستندًا للنقل من الكتاب والسنة فهو مَحمود، وإن تَجرد عن علم فهو مذموم» اهـ[1].

وينبني على هذه السمة أمور:

١) أنهم لا يَخوضون فِي الدين بآرائهم ولا بعقولِهم:

---

(١) فتح الباري (١٣/ ٢٩١)، وجملة ما أورده من آثار وما فِي معناها سبق تَخريجها، ولله الحمد والمنة.

عن علي رضي الله عنه قال: «لو كان الدين بالرأي؛ لكان أسفل الخف أولىٰ بالمسح من أعلاهُ، وقد رأيت رسول الله ﷺ يَمسح علىٰ ظاهر خفيه».

وفي رواية قال: «ما كنت أرىٰ باطن القدمين إلا أحق بالغسل، حتَّىٰ رأيت رسول الله ﷺ يَمسح علىٰ ظهر خفيه».

وفي رواية قال: «لو كان الدين بالرأي؛ لكان باطن القدمين أحق بالمسح من ظاهرهما، وقد مسح النَّبِي ﷺ علىٰ ظهر خفيه». أخرجه أبو داود[(١)].

وقال أبو عبد الله مُحمَّد بن إبراهيم البوشنجي رحمه الله: «الواجب علىٰ جميع أهل العلم والإسلام: أن يلزموا القصد للاتباع، وأن يَجعلوا الأصول الَّتِي نزل بِها القرآن وأتت بِها السنن من الرسول ﷺ غايات للعقول، ولا تَجعلوا العقول غايات للأصول» اهـ[(٢)].

وقال أبو المظفر السمعانِي رحمه الله: «وأما أهل الحق؛ فجعلوا الكتاب والسنة أمامهم، وطلبوا الدين من قبلهما، وما وقع من معقولِهم وخواطرهم عرضوه علىٰ الكتاب والسنة؛ فإن وجدوه موافقًا لَهما قبلوه وشكروا الله تعالىٰ حيث أراهم ذلك ووفقهم إليه، وإن وجدوه مُخالفًا لَهما تركوا ما وقع لَهم وأقبلوا علىٰ الكتاب والسنة ورجعوا بالتهمة علىٰ أنفسهم؛ فإن الكتاب والسنة لا يهديان إلا إلَىٰ الحق، ورأي الإنسان قد يرىٰ الحق وقد يرىٰ الباطل» اهـ[(٣)].

وقال أيضًا رحمه الله: «وأما أهل السنة - سلمهم الله - فإنَّهم يتمسكون بِما نطق به الكتاب والسنة، ويحتجون له بالحجج الواضحة والدلائل الصحيحة علىٰ حسب ما أذن فيه الشرع، وورد به السمع.

---

(١) حديث صحيح: أخرجه أبو داود فِي كتاب الطهارة، باب كيف المسح، حديث رقم (١٦٢)، والحديث صححه الألباني فِي صحيح سنن أبِي داود (١/ ٣٣).

(٢) ذم الكلام للهروي بواسطة صون المنطق والكلام (ص ٦٩).

(٣) الانتصار لأهل الحديث لأبِي المظفر السمعانِي بواسطة صون المنطق والكلام (ص ١٦٦ - ١٦٧).



ولا يدخلون بآرائهم فِي صفات الله تعالىٰ، ولا فِي غيرها من أمور الدين، وعلىٰ هذا وجدوا سلفهم وأئمتهم.

وقد قال الله تعالىٰ: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِنَّآ أَرْسَلْنَـٰكَ شَـٰهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا ۝ وَدَاعِيًا إِلَى ٱللَّهِ بِإِذْنِهِۦ وَسِرَاجًا مُّنِيرًا﴾ [الأحزاب: ٤٥، ٤٦]. وقال أيضًا: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۖ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ﴾ [المائدة: ٦٧]. وقال ﷺ فِي خطبة الوداع، وفِي مقامات شتَّىٰ، وبِحضرته عامة أصحابه ﷺ: «**ألا هل بلغت؟**»[1]. وكان مِمَّا أُنزل إليه وأُمر بتبليغه: أمر التوحيد وبيانه بطريقته، فلم يترك النَّبِي ﷺ شيئًا من أمور الدين وقواعده وأصوله وشرائعه وفصوله إلا بيَّنه وبلَّغه علىٰ كماله وتَمامه، ولَم يؤخر بيانه عن وقت الحاجة إليه؛ إذ لو أخر فيها البيان لكان قد كلفهم ما لا سبيل لَهم إليه» اهـ[2].

وقال أيضًا رَحِمَهُ اللهُ: «إنا أُمرنا بالاتباع والتمسك بأثر النَّبِي ﷺ ولزوم ما شرعه لنا من الدين والسنة، ولا طريق لنا إِلَىٰ هذا إلا بالنقل والحديث بِمتابعة الأخبار الَّتِي رواها الثقات والعدول من هذه الأمة عن رسول الله ﷺ وعن الصحابة من بعده؛ فنشرح الآن قول أهل السنة: إن طريق الدين هو السمع والأثر، وأن طريقة العقل والرجوع إليه وبناء السمعيات عليه؛ مذموم فِي الشرع ومنهي عنه، ونذكر مقام العقل فِي الشرع، والقدر الذي أمر الشرع باستعماله وحرم مُجاوزته...»[3].

وقال تلميذه قوام السنة الأصبهانِي رَحِمَهُ اللهُ: «وذلك أنه تبين للناس أمر دينهم فعلينا

---

(١) صحت هذه الكلمة عن رسول الله ﷺ في مقامات شتَّىٰ كما قال الإمام رَحِمَهُ اللهُ من ذلك: فِي قصة ابن اللتبية من حديث أبِي حميد الساعدي رضي الله عنه عند البخاري فِي كتاب الأحكام، حديث رقم (٧١٩٧)، وفِي خطبة الكسوف من حديث عائشة رضي الله عنها عند مسلم فِي كتاب الكسوف، حديث رقم (٩٠١)، وفِي خطبة يوم النحر من حديث أبِي بكرة عند البخاري فِي كتاب الحج، حديث رقم (١٧٤١)، وعند مسلم فِي كتاب الحج، حديث رقم (١٦٧٩).

(٢) الانتصار لأهل الحديث لأبِي المظفر السمعانِي بواسطة صون المنطق والكلام (ص ١٧٥). وقارن بكلام الخطابِي فِي رسالته الغنية عن الكلام بواسطة صون المنطق والكلام (ص ٩٥ - ٩٦).

(٣) الانتصار لأهل الحديث لأبِي المظفر السمعانِي بواسطة صون المنطق والكلام (ص ١٤٨).

الاتباع؛ لأن الدين إنَّما جاء من قِبَل الله تعالىٰ، لَم يوضع علىٰ عقول الرجال وآرائهم، قد بيّن الرسول ﷺ السنة لأمته وأوضحها لأصحابه، فمن خالف أصحاب رسول الله ﷺ فِي شيء من الدين، فقد ضل» اهـ[1].

وقال: «ولا نعارض سنة النَّبِي ﷺ بالمعقول؛ لأن الدين إنَّما هو العقل؛ لأن العقل ما يؤدي إلَىٰ قبول السنة، فأما ما يؤدي إلَىٰ إبطالِها فهو جهل لا عقل» اهـ[2].

٢) أنهم يعظمون أهل العلم ويوقرونهم، ويحفظون حقهم ولا يضيعونه:

عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَبْتَغِي فِيهِ عِلْمًا سَلَكَ اللهُ بِهِ طَرِيقًا إِلَىٰ الْجَنَّةِ، وَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ لَتَضَعُ أَجْنِحَتَهَا رِضَاءً لِطَالِبِ الْعِلْمِ، وَإِنَّ الْعَالِمَ لَيَسْتَغْفِرُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ حَتَّىٰ الْحِيتَانُ فِي الْمَاءِ، وَفَضْلُ الْعَالِمِ عَلَىٰ الْعَابِدِ كَفَضْلِ الْقَمَرِ عَلَىٰ سَائِرِ الْكَوَاكِبِ، إِنَّ الْعُلَمَاءَ وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ، إِنَّ الْأَنْبِيَاءَ لَمْ يُوَرِّثُوا دِينَارًا وَلَا دِرْهَمًا إِنَّمَا وَرَّثُوا الْعِلْمَ فَمَنْ أَخَذَ بِهِ أَخَذَ بِحَظٍّ وَافِرٍ»[3].

قال أبو حاتم بن حبان رحمه الله: «فِي هذا الحديث بيان واضح أن العلماء الذين لهم الفضل الذي ذكرنا هم الذين يعلمون علم النبي ﷺ دون غيره من سائر العلوم، ألا تراه يقول: «العلماء ورثة الأنبياء» والأنبياء لم يورثوا إلا العلم وعلم نبيـنا ﷺ سنته، فمن تعرىٰ عن معرفتها لم يكن من ورثة الأنبياء» اهـ[4].

وقال الله تبارك وتعالىٰ: ﴿ وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ أَوِ ٱلْخَوْفِ أَذَاعُواْ بِهِۦ ۖ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ ۗ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ لَٱتَّبَعْتُمُ ٱلشَّيْطَٰنَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ [النساء: ٨٣].

---

(١) الحجة فِي بيان المَحجة (٢/ ٤٤٠).

(٢) الحجة فِي بيان المَحجة (٢/ ٥٠٩).

(٣) حديث حسن.

(٤) الإحسان بتقريب صحيح ابن حبان (١/ ٢٩٥، تحت رقم ٨٨).

ففي الآية الرجوع إليهم عند نزول النوازل وطلب حكمها، وترك الافتئات عليهم والتقدم عليهم فيها.

وفي الآية أن الرجوع إلىٰ أهل الرأي رد لما أمر الله عز وجل به من الرد إلىٰ العلماء الذين يستنبطونه، لأن أهل الرأي ليسوا من أهل الاستنباط. فإصدار البيانات العامة والخطابات العامة في النوازل لا يفتأت فيه عليهم بل لابد من الرجوع إليهم، فإن هذا من حقهم.

قال الشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي رحمه الله تعالىٰ - عند تفسيره للآية الكريمة السابقة -: «هذا تأديب من الله لعباده عن فعلهم هذا غير اللائق، وأنه ينبغي لهم إذا جاءهم أمر من الأمور المهمة والمصالح العامة، ما يتعلق بالأمن، وسرور المؤمنين، أو بالخوف الذي فيه مصيبة عليهم أن يتثبتوا، ولا يستعجلوا بإشاعة ذلك الخبر؛ بل يردونه إلىٰ الرسول وإلىٰ أولي الأمر منهم: أهل الرأي والعلم والنصح والعقل والرزانة، الذين يعرفون الأمور، ويعرفون المصالح وضدها.

فإن رأوا في إذاعته مصلحة ونشاطًا للمؤمنين وسرورًا لهم وتحرزًا من أعدائهم؛ فعلوا ذلك. وإن رأوا ما فيه مصلحة، أو فيه مصلحة ولكن مضرته تزيد علىٰ مصلحته؛ لم يذيعوه؛ ولهذا قال: ﴿لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ﴾ أي: يستخرجونه بفكرهم وآرائهم السديدة، وعلومهم الرشيدة. وفي هذا دليل لقاعدة أدبية، وهي أنه إذا حصل بحث في أمر من الأمور، ينبغي أن يولىٰ من هو أهل لذلك ويجعل إلىٰ أهله، ولا يتقدم بين أيديهم فإنه أقرب إلىٰ الصواب وأحرىٰ للسلامة من الخطأ. وفيه النهي عن العجلة والتسرع لنشر الأمور من حين سماعها. والأمر بالتأمل قبل الكلام والنظر فيه هل هو مصلحة فيقدم عليه الإنسان أم لا فيحجم عنه.

ثم قال: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ﴾ أي: في توفيقكم وتأديبكم، وتعليمكم ما لم تكونوا تعلمون. ﴿لَٱتَّبَعْتُمُ ٱلشَّيْطَٰنَ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٨٣﴾﴾ لأن الإنسان بطبعه ظالم جاهل،

فلا تأمره نفسه إلا بالشر، فإذا لجأ إلىٰ ربه واعتصم به واجتهد في ذلك لطف به ووفقه لكل خير، وعصمه من الشيطان الرجيم» اهـ[(١)].

وترك الرجوع إلىٰ العلماء فيه ضياع لحق العلماء، وهذا يترتب عليه أضرار كثيرة:

منها: حلول الذل والهوان علىٰ الأمة، يوضح ذلك الحديث الذي جاء عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا تَبَايَعْتُمْ بِالْعِينَةِ، وَأَخَذْتُمْ أَذْنَابَ الْبَقَرِ وَرَضِيتُمْ بِالزَّرْعِ، وَتَرَكْتُم الْجِهَادَ سَلَّطَ اللهُ عَلَيْكُمْ ذُلًّا لَا يَنْزِعُهُ حَتَّىٰ تَرْجِعُوا إِلَىٰ دِينِكُمْ»[(٢)].

ولا طريق للناس إلىٰ الرجوع إلىٰ الدين إلا بالعلماء؛ فإذا أضاعوا حق العلماء وما عادوا يعرفونهم وزهدوا فيهم واتخذوا رءوسًا جهالًا كيف يرجعون إلىٰ الدين؟

والدين هو ما جاء في حديث جبريل لما ذكر الإسلام والإيمان والإحسان وأشراط الساعة، ثم قال في آخره: ثم انْطَلَقَ - يعني: السائل الذي جاء يسأل علىٰ تلك الهيئة العجيبة - فَلَبِثْتُ مَلِيًّا ثُمَّ قَالَ لِي: «يَا عُمَرُ أَتَدْرِي مَنْ السَّائِلُ؟» قُلْتُ: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: «فَإِنَّهُ جِبْرِيلُ أَتَاكُمْ يُعَلِّمُكُمْ دِينَكُمْ»[(٣)].

فإذا أسقط العلماء، واتخذ الناس رءوسًا جهالًا من يعود بالناس إلىٰ دينهم؟! كيف يخرجون من حال الذل والهوان بدون العلماء؟!

---

(١) تفسير ابن سعدي «تيسير الكريم الرحمن» الطبعة التي علىٰ هامش القرآن العظيم ص١٩٠. وقارن بمحاسن التأويل للقاسمي (٥/ ٣٢٤-٣٢٦).

(٢) أخرجه أحمد في المسند (الرسالة ٨/ ٤٤٠، تحت رقم ٤٨٢٥، ٩/ ٥١، تحت رقم ٥٠٠٧، ٩/ ٣٩٥، تحت رقم ٥٥٦٢)، وأبو داود في كتاب البيع، باب في النهي عن العينة، حديث رقم (٣٤٦٢)، وأبو يعلىٰ في المسند (١٠/ ٢٩، تحت رقم ٥٦٥٩)، والبيهقي في السنن الكبرىٰ (٥/ ٣١٦). والحديث ضعفه محققو المسند، وأشار إلىٰ حسنه محقق مسند أبي يعلىٰ، وصححه الألباني لمجموع طرقه فقد أورده في السلسلة الصحيحة حديث رقم (١١). وللحديث شاهد عن ابن مسعود مرفوعًا: «لا تتخذوا الضيعة فترغبوا في الدنيا» أخرجه أحمد (الرسالة ٦/ ٥٤، تحت رقم ٣٥٧٩)، والترمذي والحاكم، وأورده الألباني في السلسلة الصحيحة تحت رقم (١٣).

(٣) أخرجه مسلم في كتاب الإيمان، باب بيان الإسلام والإيمان والإحسان، حديث رقم (٨) عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

ومنها: الخروج عن سبيل المؤمنين، وهذا منحىٰ توعد أصحابه بالنار. ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا ١١٥﴾ [النساء: ١١٥].

ومن أضرار ضياع حقوق العلماء: الوقوع في خلاف ما أمر به ﷺ من إكرام العلماء وحفظ حقوقهم وعدم إيذائهم، والله عز وجل يقول: ﴿فَلۡيَحۡذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنۡ أَمۡرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمۡ فِتۡنَةٌ أَوۡ يُصِيبَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٌ ٦٣﴾ [النور: ٦٣].

ومن أضرار ضياع حق العلماء: موافقة أهل البدع والأهواء ومشابهتهم، وذلك أن من سنن أهل البدع والأهواء انتقاص العلماء، وانظر ما شئت من الفرق والجماعات المخالفة لهدي الرسول ﷺ ولما كان عليه الصحابة رضوان الله عليهم تجد هذا فيهم؛ فالشيعة أمرهم مشهور(١). والخوارج حالهم في ذلك مذكور(٢). والمعتزلة شأنهم معروف(٣). والصوفية ونبزهم علماء الشرع أمره ملحوظ(٤). وهكذا لا تجد فرقة ولا جماعة ولا طائفة تخالف الصراط المستقيم، وتخرج عن سبيل المؤمنين، إلا وهي تتكلم في العلماء وتطعن فيهم وتضع من شأنهم، وتضيع حقهم، وتتخذ رءوسًا جهالًا!

قال الشاطبي رحمه الله: «روي أن زعيمًا من زعماء أهل البدعة كان يريد تفضيل الكلام - يعني: ما يسمىٰ بعلم الكلام - علىٰ الفقه، فكان يقول: إن علم الشافعي وأبي حنيفة جملته لا يخرج عن سراويل امرأة - يعني: أحكام الحيض والنفاس -.

(١) فهم قد ردوا الصحابة وانتقصوهم إلا آل البيت ومن كان مواليًا لهم بزعمهم.

(٢) فلم يقتصر أمرهم علىٰ الانتقاص بل قاتلوا الصحابة.

(٣) فهم ينبزون أهل السنة بالحشوية وبأنهم زوامل أسفار لا علم عندهم. وفي ضعفاء العقيلي (٣/ ٢٨٥): «عن إسماعيل ابن علية عن اليسع أبوسعدة قال: «تكلم واصل يومًا، فقال عمرو بن عبيد: اسمعوا فما كلام الحسن وابن سيرين والنخعي والشعبي عندما تسمعون إلا خرق حيض مطروحة». وواصل بن عطاء وعمرو بن عبيد رءوس المعتزلة.

(٤) فهم يقولون سخرية بأهل السنة: علمكم ميت عن ميت، وعلمنا عن الحي الذي لا يموت، حدثني قلبي عن ربي.

هذا كلام هؤلاء الزائغين، قاتلهم الله» اهـ[١].

ومن أضرار ضياع حق العلماء: وقوع الناس في الضلال، والخروج عن صراط الهداية وسبيل والرشاد. وذلك أن الناس سيتخذون رءوسًا جهالًا بدلًا من العلماء فيسألونهم فيفتونهم بغير علم فيضلوا، فيكون من الأضرار وقوع الناس في الضلال.

وقد جاء ذكر ذلك في الحديث السابق وهو فيما جاء عن عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «**إِنَّ اللهَ لاَ يَقْبِضُ الْعِلْمَ انْتِزَاعًا يَنْتَزِعُهُ مِنَ النَّاسِ، وَلَكِنْ يَقْبِضُ الْعِلْمَ بِقَبْضِ الْعُلَمَاءِ، حَتَّىٰ إِذَا لَمْ يَتْرُكْ عَالِمًا، اتَّخَذَ النَّاسُ رءوسًا جُهَّالًا، فَسُئِلُوا فَأَفْتَوْا بِغَيْرِ عِلْمٍ، فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا**»[٢].

ومحل الشاهد فيه هنا قوله: «**فَسُئِلُوا فَأَفْتَوْا بِغَيْرِ عِلْمٍ فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا**»، فانظر كيف حكم عليهم بالضلال والإضلال!

* * *

---

(١) الاعتصام (٢/ ٢٣٩).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب العلم باب كيف يقبض العلم، حديث رقم (١٠٠)، ومسلم في كتاب العلم باب رفع العلم وقبضه وظهور الجهل والفتن، حديث رقم (٢٦٧٣).

المقصد الثالث
الإصلاح عند أهل السنة والجماعة

إن التغير سنة الله عز وجل في خلقه، وقد جاء في الحديث عن العرباض بن سارية قال: وعظنا رسول الله ﷺ يومًا - بعد صلاة الغداة - موعظة بليغة، ذرفت منها العيون، ووجلت منها القلوب، فقال رجل: إن هذه موعظة مودع، فماذا تعهد إلينا يا رسول الله؟ قال: «**أوصيكم بتقوىٰ الله، والسمع والطاعة وإن عبدٌ حبشي، فإنه من يعش منكم يرىٰ اختلافًا كثيرًا، وإياكم ومحدثات الأمور فإنها ضلالة، فمن أدرك ذلك منكم فعليه بسنتي، وسنة الخلفاء الراشدين المهديين، عضوا عليها بالنواجذ**».

وفي لفظ ابن ماجه قال: فقال رسول الله ﷺ: «قد تركتكم علىٰ البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها بعدي إلا هالك، من يعش منكم فسيرىٰ اختلافًا كثيرًا، فعليكم ما عرفتم من سنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين، عضوا عليها بالنواجذ، وعليكم بالطاعة وإن عبدًا حبشيًا فإنما المؤمنون كالجمل الأنف حيثما قيد انقاد»[(١)].

ومحل الشاهد قوله ﷺ: «ومن يعش منكم فسيرىٰ اختلافًا كثيرًا».

وهذا معناه حدوث تغير بعد وفاته ﷺ.

ويدل علىٰ صحة ما ذكرته لك ما جاء عن سَالِمٍ قَالَ: «سَمِعْتُ أُمَّ الدَّرْدَاءِ تَقُولُ: دَخَلَ عَلَيَّ أَبُو الدَّرْدَاءِ وَهُوَ مُغْضَبٌ، فَقُلْتُ: مَا أَغْضَبَكَ؟

فَقَالَ: وَاللهِ مَا أَعْرِفُ مِنْ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ شَيْئًا إِلَّا أَنَّهُمْ يُصَلُّونَ جَمِيعًا»[(٢)].

قال الحافظ ابن حجر (ت٨٥٢هـ): «قوله: (يصلون جميعًا) أي: مجتمعين، وحذف

---

(١) حديث ثابت سبق تخريجه.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الأذان، باب فضل صلاة الفجر في جماعة، تحت رقم (٦٥٠).

المفعول وتقديره الصلاة أو الصلوات، ومراد أبي الدرداء أن أعمال المذكورين حصل في جميعها النقص والتغيير إلا التجميع في الصلاة، وهو أمر نسبي لأن حال الناس في زمن النبوة كان أتم مما صار إليه بعدها، ثم كان في زمن الشيخين أتم مما صار إليه بعدهما، وكأن ذلك صدر من أبي الدرداء في أواخر عمره، وكان ذلك في أواخر خلافة عثمان، فيا ليت شعري إذا كان ذلك العصر الفاضل بالصفة المذكورة عند أبي الدرداء فكيف بمن جاء بعدهم من الطبقات إلىٰ هذا الزمان؟»[1].

فالتغير حاصل في الأمة، ولذلك أخبر ﷺ فيما جاء الخبر عن تجديد الدين:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - فِيمَا أَعْلَمُ - عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللهَ يَبْعَثُ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ عَلَىٰ رَأْسِ كُلِّ مِائَةِ سَنَةٍ مَنْ يُجَدِّدُ لَهَا دِينَهَا»[2].

والمُرَاد مِنَ التَّجْدِيد - كما بيّنه في عون المعبود -: إِحْيَاء مَا انْدَرَسَ مِنَ الْعَمَل بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّة، وَالْأَمْر بِمُقْتَضَاهُمَا، وَإِمَاتَة مَا ظَهَرَ مِنَ الْبِدَع وَالْمُحْدَثَات.

فالتغير والاختلاف عما كان عليه الأمر الأول حاصل، وعلاجه بالرجوع إلىٰ الدين، وهو الإصلاح.

ومنهج الإصلاح عند أتباع السلف الصالح: أهل السنة والجماعة مضبوط بخمسة ضوابط وهي التالية:

الضابط الأول

أن موضوع الإصلاح الأول والأساس هو عبادة الله وتوحيده

وهذه هي دعوة الأنبياء؛ إذ كل نبي أرسله الله إلىٰ قومه بهذا الموضوع، قال تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ فَمِنْهُم مَّنْ هَدَى اللَّهُ وَمِنْهُم مَّنْ

---

(١) فتح الباري (٢/ ١٣٨)، وانظر إغاثة اللهفان (١/ ٢٠٥ - ٢٠٧).

(٢) أخرجه أبو داود في كتاب الملاحم باب ما جاء في قرن المائة، حديث رقم (٤٢٩١).

حَقَّتْ عَلَيْهِ ٱلضَّلَٰلَةُ فَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُوا۟ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُكَذِّبِينَ ﴿٣٦﴾﴾ [النحل: ٣٦].

فهذا نوح عليه السلام، يقول تعالىٰ: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦ فَقَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ إِنِّىٓ أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ ﴿٥٩﴾﴾ [الأعراف: ٥٩].

وهذا هود عليه الصلاة والسلام، يقول تعالىٰ: ﴿۞ وَإِلَىٰ عَادٍ أَخَاهُمْ هُودًا ۗ قَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ ۚ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴿٦٥﴾﴾ [الأعراف: ٦٥].

وهذا صالح عليه الصلاة والسلام، يقول تعالىٰ: ﴿وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَٰلِحًا ۗ قَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ ۖ قَدْ جَآءَتْكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ ۖ هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمْ ءَايَةً ۖ فَذَرُوهَا تَأْكُلْ فِىٓ أَرْضِ ٱللَّهِ ۖ وَلَا تَمَسُّوهَا بِسُوٓءٍ فَيَأْخُذَكُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٧٣﴾﴾ [الأعراف: ٧٣].

وهذا شعيب عليه الصلاة والسلام، يقول تعالىٰ: ﴿وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا ۗ قَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ ۖ قَدْ جَآءَتْكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ ۖ فَأَوْفُوا۟ ٱلْكَيْلَ وَٱلْمِيزَانَ وَلَا تَبْخَسُوا۟ ٱلنَّاسَ أَشْيَآءَهُمْ وَلَا تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَٰحِهَا ۚ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿٨٥﴾﴾ [الأعراف: ٨٥].

وهذا إبراهيم عليه الصلاة والسلام، يقول تبارك وتعالىٰ: ﴿وَإِبْرَٰهِيمَ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱتَّقُوهُ ۖ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿١٦﴾﴾ [العنكبوت: ١٦].

وهذا ما فعله الرسول ﷺ، لما بعث معاذًا إلىٰ اليمن:

عن ابْنِ عَبَّاس يَقُولُ: «لَـمَّا بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ مُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ إِلَىٰ نَحْوِ أَهْلِ الْيَمَنِ قَالَ لَهُ: «إِنَّكَ تَقْدَمُ عَلَىٰ قَوْمٍ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، فَلْيَكُنْ أَوَّلَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَىٰ أَنْ يُوَحِّدُوا اللهَ تَعَالَىٰ، فَإِذَا عَرَفُوا ذَلِكَ فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ اللهَ قَدْ فَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي يَوْمِهِمْ وَلَيْلَتِهِمْ، فَإِذَا صَلَّوْا فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ اللهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ زَكَاةً فِي أَمْوَالِهِمْ، تُؤْخَذُ مِنْ غَنِيِّهِمْ فَتُرَدُّ عَلَىٰ فَقِيرِهِمْ، فَإِذَا أَقَرُّوا بِذَلِكَ فَخُذْ مِنْهُمْ وَتَوَقَّ كَرَائِمَ أَمْوَالِ النَّاسِ»[1].

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب التوحيد باب دعاء النبي ﷺ، حديث رقم (٧٣٧٢)، ومسلم في كتاب الإيمان، باب =

وهذا هو ما خلق الله تعالىٰ الجن والإنس له، قال تعالىٰ: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ۝٥٦﴾ [الذاريات: ٥٦].

فالذين يدعون إلىٰ الإصلاح ويجعلون دعوتهم الإصلاحية في القضايا السياسية أو في القضايا الاقتصادية، أو توزيع الثروة، أو نحو ذلك فهؤلاء عملوا عملًا ليس عليه أمر الرسول ﷺ فهو رد عليهم.

فمن أراد الإصلاح ولم يجعل هذا هو موضوعه ومقصده، فقد خالف منهج الأنبياء، وترك ما عليه الإصلاح الشرعي عند أهل السنة والجماعة.

وانظر في من يزعم الإصلاح ويتسمىٰ باسمه هذه الأيام، تجده مخالفًا لهذا الضابط أشد المخالفة، فتوزيع الثروة هجيراه ليل نهار، ومنازعة الأمر أهله ديدنه، فلا شأن له مع هذا الضابط أصلًا، إلا من باب: ذر الرماد علىٰ العيون، كما يقولون!

والسلفيون: أهل السنة والجماعة يصدقون بوعد الله لهم إذا حققوا عبادته وتوحيده سبحانه:

بأنه سيستخلفهم في الأرض كما استخلف الذين من قبلهم.

وبأنه يمكن لهم دينهم الذي ارتضاه لهم.

وبأنه سيبدلن خوفهم أمنًا.

قال تبارك وتعالىٰ: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ كَمَا ٱسْتَخْلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ ٱلَّذِى ٱرْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّنۢ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا ۚ يَعْبُدُونَنِى لَا يُشْرِكُونَ بِى شَيْـًٔا ۚ وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ [النور: ٥٥].

* * *

=

الدعاء إلىٰ التوحيد وشرائع الإسلام، حديث رقم (١٩).

الضابط الثاني

الإصلاح يبدأ من الفرد، لا من المجتمع، ولا من الحاكم، ولا من غيره، إنما كل إنسان يبدأ بنفسه، فيصلحها وأدناه فأدناه

والله سبحانه يقول: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوۡمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنفُسِهِمۡۗ وَإِذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِقَوۡمٖ سُوٓءٗا فَلَا مَرَدَّ لَهُۥۚ وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَالٍ ۝١١﴾ [الرعد، من الآية: ١١].

فالبدء بالنفس، ثم الأقرب فالأقرب.

قال تعالىٰ: ﴿وَأَنذِرۡ عَشِيرَتَكَ ٱلۡأَقۡرَبِينَ ۝٢١٤﴾ [الشعراء: ٢١٤].

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «تَصَدَّقُوا!» فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللهِ، عِنْدِي دِينَارٌ. قَالَ: «تَصَدَّقْ بِهِ عَلَىٰ نَفْسِكَ». قَالَ: عِنْدِي آخَرُ. قَالَ: «تَصَدَّقْ بِهِ عَلَىٰ زَوْجَتِكَ». قَالَ: عِنْدِي آخَرُ. قَالَ: «تَصَدَّقْ بِهِ عَلَىٰ وَلَدِكَ» قَالَ: عِنْدِي آخَرُ. قَالَ: «تَصَدَّقْ بِهِ عَلَىٰ خَادِمِكَ» قَالَ: عِنْدِي آخَرُ. قَالَ: «أَنْتَ أَبْصَرُ»[1].

فإذا كان هذا في باب الصدقة فما بالك في أمر الإصلاح؟!

فطريق الإصلاح يبدأ بالفرد.

وصلاح الفرد صلاح الأسرة.

وصلاح الأسرة صلاح الحي.

وصلاح الحي صلاح البلد.

وصلاح البلد صلاح الدولة.

وصلاح الدولة صلاح الأمة.

وصلاح الأمة صلاح الأرض جميعًا.

---

(١) أخرجه النسائي في كتاب الزكاة، باب تفسير ذلك، حديث رقم (٢٥٣٥)، وأبو داود في كتاب الزكاة، باب في صلة الرحم، حديث رقم (١٦٩١).

فالبدء بالنفس هو الأساس.

فابدأ بنفسك فانهها عن غيها فإن انتهت عنه فأنت حكيم

الضابط الثالث

العلم قبل القول والعمل

وقد بوب البخاري في صحيحه في كتاب العلم: «بَاب: الْعِلْمُ قَبْلَ الْقَوْلِ وَالْعَمَلِ لِقَوْلِ اللهِ تَعَالَىٰ: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [محمد: ١٩]؛ فَبَدَأَ بِالْعِلْمِ؛ وَأَنَّ الْعُلَمَاءَ هُمْ وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ، وَرَّثُوا الْعِلْمَ، مَنْ أَخَذَهُ أَخَذَ بِحَظٍّ وَافِرٍ.

وَمَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَطْلُبُ بِهِ عِلْمًا سَهَّلَ اللهُ لَهُ طَرِيقًا إِلَىٰ الْجَنَّةِ.

وَقَالَ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [فاطر: ٢٨]، وَقَالَ: ﴿وَمَا يَعْقِلُهَا إِلَّا الْعَالِمُونَ ﴿٤٣﴾﴾ [العنكبوت: ٤٣] ﴿وَقَالُوا لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ ﴿١٠﴾﴾ [الملك: ١٠] وَقَالَ: ﴿هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: ٩].

وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ يُرِدِ اللهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ». و«إِنَّمَا الْعِلْمُ بِالتَّعَلُّمِ».

وَقَالَ أَبُو ذَرٍّ: لَوْ وَضَعْتُمُ الصَّمْصَامَةَ عَلَىٰ هَذِهِ - وَأَشَارَ إِلَىٰ قَفَاهُ - ثُمَّ ظَنَنْتُ أَنِّي أُنْفِذُ كَلِمَةً سَمِعْتُهَا مِنْ النَّبِيِّ ﷺ قَبْلَ أَنْ تُجِيزُوا عَلَيَّ لَأَنْفَذْتُهَا.

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿كُونُوا رَبَّانِيِّينَ﴾: حُلَمَاءَ فُقَهَاءَ. وَيُقَالُ: الرَّبَّانِيُّ: الَّذِي يُرَبِّي النَّاسَ بِصِغَارِ الْعِلْمِ قَبْلَ كِبَارِهِ» اهـ.

والدين مبناه على أصلين:

أن لا نعبد إلا الله.

وأن لا نعبد الله إلا بما شرع.

ومعنى هذا الضابط: أن على داعية الإصلاح أن يحرص تمام الحرص فيما يقوله أو يفعله أن يكون فيه على ثبت، فيبني ما يصدر منه على يقين من الدليل.

فلا يسلك مسلكًا يزعم أنه طريق للإصلاح إلا وهو يعلم أنه مما شرعه الله تعالىٰ، فلا يخالف فيه السنة.

فلا يقف علىٰ المنابر يتكلم علىٰ ولاة الأمور زاعمًا أن هذا إصلاح؛ لأن هذا خلاف ما أمرنا به الرسول ﷺ.

عن عياض بن غنم، عن رسول الله ﷺ: **«من أراد أن ينصح لذي سلطان، فلا يبده علانية، ولكن يأخذ بيده، فيخلوا به، فإن قبل منه فذاك، وإلا كان قد أدىٰ الذي عليه»**(١).

ولا يستعمل فيما يسعىٰ إليه من الإصلاح طريق المظاهرات، لأنه ليس من سنة الرسول ﷺ ولا من سنة السلف الصالح.

وهكذا لا يقول ولا يعمل إلا بعلم، فالعلم قبل القول والعمل.

الضابط الرابع

أن يكون علمه على منهج السلف الصالح

وعَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ، أَنَّهُ قَامَ فِينَا فَقَالَ: أَلَا إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَامَ فِينَا فَقَالَ: «أَلَا إِنَّ مَنْ قَبْلَكُمْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ افْتَرَقُوا عَلَىٰ ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ مِلَّةً، وَإِنَّ هَذِهِ الْمِلَّةَ سَتَفْتَرِقُ عَلَىٰ ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ، ثِنْتَانِ وَسَبْعُونَ فِي النَّارِ، وَوَاحِدَةٌ فِي الْجَنَّةِ وَهِيَ الْجَمَاعَةُ»(٢).

فلا سلامة في نهج إلا ما كان عليه الجماعة.

---

(١) أخرجه أحمد (٣/ ٤٠٣)، وابن أبي عاصم في كتاب السنة (٢/ ٧٣٧، تحت رقم ١١٣٠). قال محققه أ. د/ باسم الجوابرة: «إسناده صحيح» اهـ.

(٢) أخرجه أحمد في المسند (٤/ ١٠٢)، وأبو داود في كتاب السنة، باب شرح السنة، حديث رقم (٤٥٩٧)، والآجري في الشريعة (الطبعة المحققة) (١/ ١٣٢، تحت رقم ٣١). وهو حديث صحيح لغيره. وأشار بعضهم إلىٰ احتمال تواتره. وصحح إسناده محقق جامع الأصول (١٠/ ٣٢)، والألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة حديث رقم (٢٠٤)، وذكر جملة من الأحاديث تشهد له. وانظر نظم المتناثر ص٣٢ - ٣٤.

وهذا سبيل المؤمنين: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا ﴿١١٥﴾﴾ [النساء: ١١٥].

فمن أراد العلم فليلزم سبيل المؤمنين، حتىٰ لا يسلك مسالك أصحاب الفرقة والاختلاف من الفرق المخالفة لما كان عليه الرسول ﷺ وأصحابه رضوان الله عليهم.

هذه هي ضوابط الإصلاح، التي إذا خالفها من ادعىٰ الإصلاح إنما كان من المفسدين، ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمۡ لَا تُفۡسِدُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ قَالُوٓاْ إِنَّمَا نَحۡنُ مُصۡلِحُونَ ﴿١١﴾ أَلَآ إِنَّهُمۡ هُمُ ٱلۡمُفۡسِدُونَ وَلَٰكِن لَّا يَشۡعُرُونَ ﴿١٢﴾﴾ [البقرة: ١٢].

الضابط الخامس

أن يتحلى في دعوته بصفات، بينتها الآيات القرآنية والأحاديث النبوية والآثار السلفية، من ذلك:

قول الله تبارك وتعالىٰ: ﴿قُلۡ هَٰذِهِۦ سَبِيلِيٓ أَدۡعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِيۖ وَسُبۡحَٰنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ﴿١٠٨﴾﴾ [يوسف: ١٠٨].

وقوله تبارك وتعالىٰ: ﴿ٱدۡعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلۡحِكۡمَةِ وَٱلۡمَوۡعِظَةِ ٱلۡحَسَنَةِۖ وَجَٰدِلۡهُم بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُۚ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعۡلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِۦۖ وَهُوَ أَعۡلَمُ بِٱلۡمُهۡتَدِينَ ﴿١٢٥﴾﴾ [النحل: ١٢٥].

وقال تبارك وتعالىٰ: ﴿يَٰبُنَيَّ أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ وَأۡمُرۡ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَٱنۡهَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِ وَٱصۡبِرۡ عَلَىٰ مَآ أَصَابَكَۖ إِنَّ ذَٰلِكَ مِنۡ عَزۡمِ ٱلۡأُمُورِ ﴿١٧﴾﴾ [لقمان: ١٧].

وعَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: **«يَا عَائِشَةُ إِنَّ اللهَ رَفِيقٌ يُحِبُّ الرِّفْقَ، وَيُعْطِي عَلَىٰ الرِّفْقِ مَا لَا يُعْطِي عَلَىٰ الْعُنْفِ، وَمَا لَا يُعْطِي عَلَىٰ مَا سِوَاهُ»** متفق عليه.

وعَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ مُعَاذًا وَأَبَا مُوسَىٰ إِلَىٰ الْيَمَنِ قَالَ **«يَسِّرَا وَلَا تُعَسِّرَا، وَبَشِّرَا وَلَا تُنَفِّرَا، وَتَطَاوَعَا وَلَا تَخْتَلِفَا»** متفق عليه.

ويتحصل من النصوص أن الصفات الأساسية للداعية هي:

الصفة الأولىٰ: العلم والفقه لما يدعو إليه: يأمر به وينهىٰ عنه!

الصفة الثانية: الرفق أثناء دعوته، وأمره ونهيه! والله عز وجل يقول عن رسوله ﷺ: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ ﴿١٥٩﴾﴾ [آل عمران: ١٥٩].

الصفة الثالثة: الحلم بعد دعوته، فلا يتعجل ولا يغضب، ويكظم الغيظ!

الصفة الرابعة: الصبر بعد الدعوة، فإن الدعاة يتعرضون للأذىٰ بسبب الدعوة، فعليهم بالصبر!

قال ابن تيمية رحمه الله: «الأمر بالسنة والنهي عن البدعة هو أمر بمعروف ونهي عن منكر وهو من أفضل الأعمال الصالحة فيجب أن يبتغي به وجه الله وإن يكون مطابقًا للأمر.

وفي الحديث: من أمر بالمعروف ونهىٰ عن المنكر فينبغي أن يكون:

عليمًا بما يأمر به. عليمًا بما ينهىٰ عنه.

رفيقًا فيما يأمر به. رفيقًا فيما نهىٰ عنه.

حليمًا فيما يأمر به. حليمًا فيما ينهىٰ عنه.

فالعلم قبل الأمر، والرفق مع الأمر، والحلم بعد الأمر؛ فإن لم يكن عالمًا لم يكن له أن يقفو ما ليس له به علم.

وإن كان عالمًا ولم يكن رفيقًا كان كالطبيب الذي لا رفق فيه فيغلظ علىٰ المريض فلا يقبل منه، وكالمؤدب الغليظ الذي لا يقبل منه الولد. وقد قال تعالىٰ لموسىٰ وهارون: ﴿فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ ﴿٤٤﴾﴾ [سورة طه: ٤٤].

ثم إذا أمر ونهىٰ فلا بد أن يؤذىٰ في العادة فعليه أن يصبر ويحلم، كما قال تعالىٰ: ﴿وَأْمُرْ بِالْمَعْرُوفِ وَانْهَ عَنِ الْمُنكَرِ وَاصْبِرْ عَلَىٰ مَا أَصَابَكَ إِنَّ ذَٰلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ ﴿١٧﴾﴾ [سورة لقمان: ١٧].

وقد أمر الله نبيه بالصبر علىٰ أذىٰ المشركين في غير موضع وهو إمام الآمرين بالمعروف الناهين عن المنكر» اهـ[1].

---

(١) منهاج السنة النبوية (٥/ ٢٥٤- ٢٥٥).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «والرفق سبيل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ولهذا قيل: ليكن أمرك بالمعروف بالمعروف ونهيك عن المنكر غير منكر» اهـ[1].

* * *

(١) الاستقامة (٢/ ٢١٠-٢١١). وقارن بمجموع الفتاوى (٢٨/ ١٢٦).

الخاتمة

وأختم بكلمات في الحث علىٰ لزوم السنة وتعلم الدين؛ من كلمات بعض الأئمة:

عن أبي العالية رحمه الله قال: «تعلموا الإسلام:

فإذا تعلمتموه فلا ترغبوا عنه.

وعليكم بالصراط المستقيم فإنه الإسلام.

ولا تحرفوا الصراط يَمينًا ولا شِمالًا.

وعليكم بسنة نبيكم ﷺ، والذي كان عليه أصحابه - وعند الآجري: «والذي عليها أصحابه» - قبل أن يقتلوا صاحبهم، ومن قبل أن يفعلوا الذي فعلوا؛ فإنا قد قرأنا القرآن من قبل أن يقتلوا صاحبهم ومن قبل أن يفعلوا الذي فعلوا بِخمس عشرة سنة.

وإياكم وهذه الأهواء الَّتِي تلقي بين الناس العداوة والبغضاء»[1].

قال الشافعي رحمه الله: «من تعلم القرآن؛ عظمت قيمته.

ومن تكلم فِي الفقه؛ نَما قدره.

ومن كتب الحديث؛ قويت حجته.

ومن نظر فِي الحساب؛ جزل رأيه.

ومن لَم يصن نفسه؛ لَم ينفعه علمه»[2].

وقال ابن حبان رحمه الله: «إن فِي لزوم سنته ﷺ: تَمام السلامة، وجِماع الكرامة.

---

(١) أثر صحيح الإسناد: أخرجه ابن وضاح فِي البدع والنهي عنها (ص ٣٩)، وصحح إسناده مُحقق مفتاح الجنة - وفقه الله - (ص ١٣٨)، وأخرجه الآجري فِي الشريعة (١/ ١٢٤، تحت رقم ١٩)، وصحح إسناده محققه، وأخرجه ابن بطة فِي الإبانة (١/ ٢٩٩، ٣٣٨، تحت رقم ١٣٦، ٢٠٢ بنحوه مُختصرًا).

(٢) سير أعلام النبلاء (١٠/ ٢٤).

لا تطفأ سرجها، ولا تدحض حججها.

من لزمها عصم، ومن خالفها يذم.

إذ هي الحصن الحصين، والركن الركين، الذي بان فضله، ومتن حبله.

من تمسك به ساد، ومن رام خلافه باد، فالمتعلقون به أهل السعادة فِي الآجل، والمغبوطون بين الأنام فِي العاجل»[١].

وبِهذا تتم هذه الخاتِمة، وبِها يتم هذا الكتاب.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالِحات، وسبحانك اللهم وبِحمدك، أشهد أن لا إله إلا أنت، أستغفرك وأتوب إليك.

وصل اللهم علىٰ مُحمَّد وعلىٰ آل مُحمَّد كما صليت علىٰ إبراهيم وعلىٰ آل إبراهيم، إنك حميد مَجيد، وبارك اللهم علىٰ مُحمَّد وعلىٰ آل مُحمَّد كما باركت علىٰ إبراهيم وعلىٰ آل إبراهيم؛ إنك حميد مَجيد.

* * *

(١) صحيح ابن حبان (الإحسان) (١/ ٨٦).

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

* * *



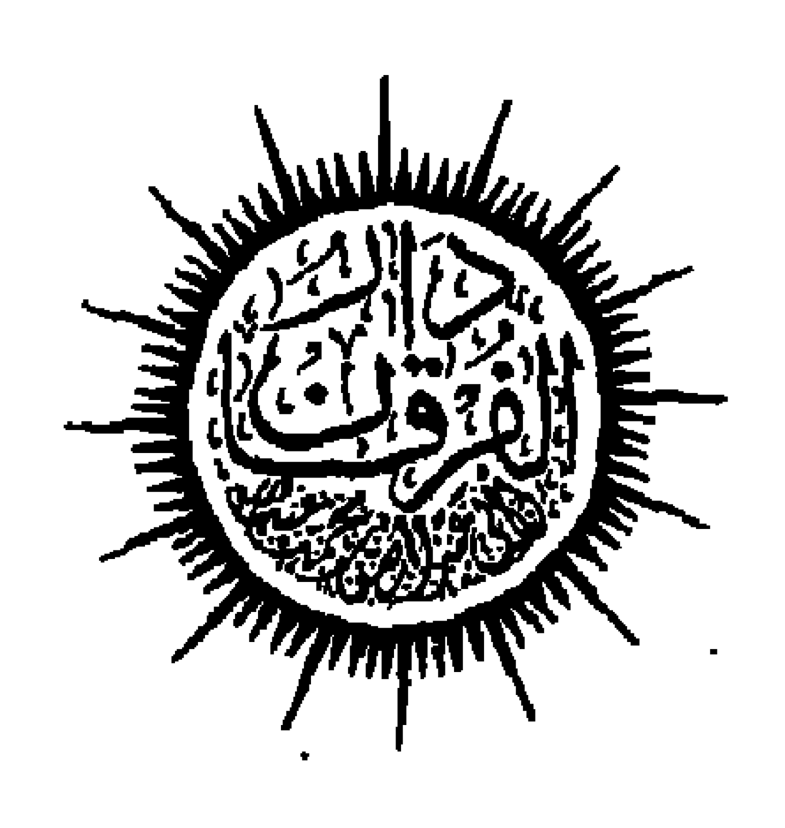
للصف والمراجعة والتحقيق
القاهرة – ت: ٤٤٦٤٠٧٦٦ – جوال: ٠١٠٧٢١٩٥٤٣
البريد الإلكتروني: EBADALRHMAN_SFEF@YAHOO.COM

من منشوراتنا

رسالة في وجوب توحيد الله عز وجل

للإمام العلامة محمد بن علي الشوكاني
(١١٧٣ - ١٢٥٠ هـ)

دراسة وتحقيق وتعليق
الدكتور محمد بن ربيع هادي المدخلي
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
كلية الدعوة وأصول الدين



من منشوراتنا

(الكتاب الأول عن ملف الجزائر)

مدارك النظر في السياسة

بين التطبيقات الشرعية والانفعالات الحماسية

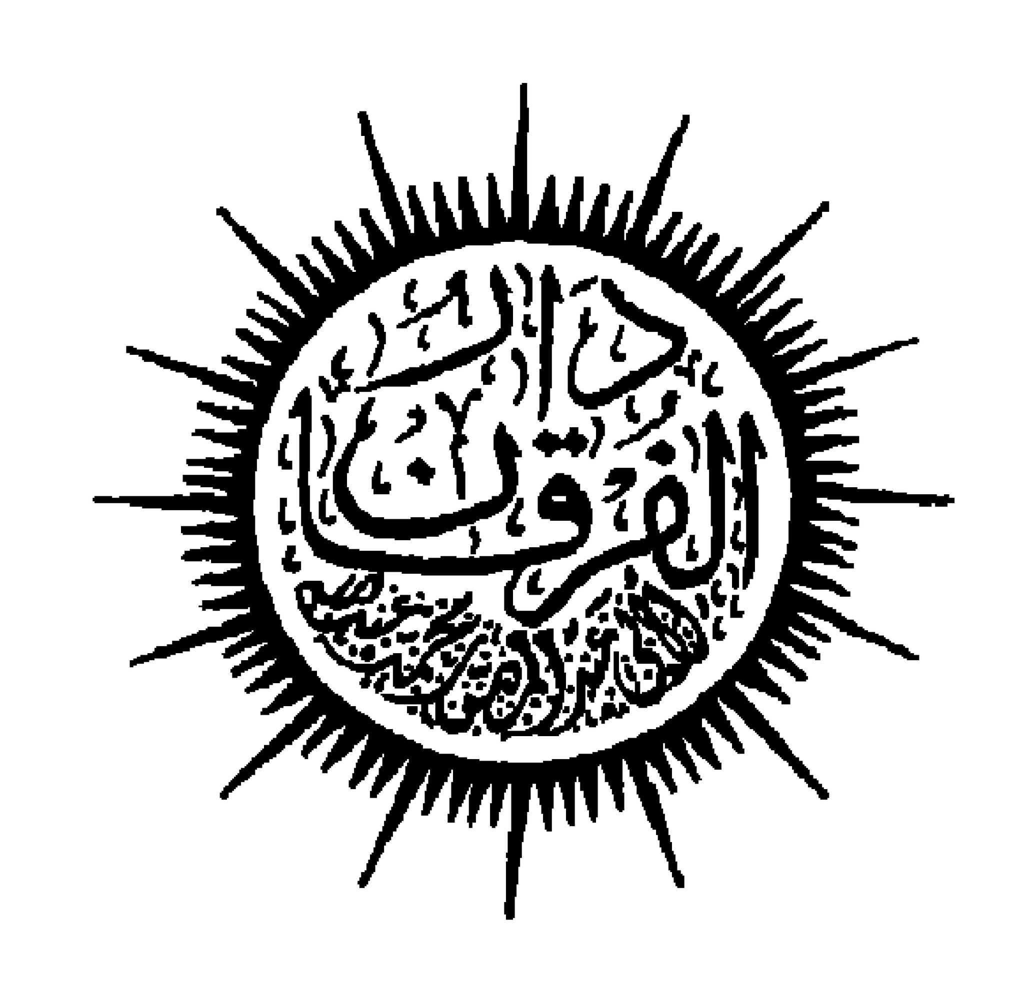
تأليف

عبد المالك بن أحمد بن المبارك رمضاني الجزائري

قرأه وقرظه

العلامة الشيخ محمد ناصر الدين الألباني

والعلامة الشيخ عبد المحسن بن حمد العباد البدر





دار الفرقان

للنشر والتوزيع

7.8
862

